مجلـــة كليـــة التربيـــة

العـــــدد الرابع والثلاثون
شباط / ٢٠١٩

ثورة بيكالبارو ١٨٥٤ وأثرها في تحقيق الراديكالية السياسية في اسبانيا

م. د. فاتن محيي محسن
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
dr.fatin31@yahoo.com

ملخص البحث

شهدت إسبانيا في القرن التاسع عشر حالة من الفوضى والاضطراب السياسي في النواحي كافة، إذ احتلها نابليون بونابرت منذ عام ١٨٠٨-١٨١٤، ثم اندلاع حرب الاستقلال في المستعمرات الاسبانية الامريكية (١٨١٠-١٨٢٩) فظهرت إسبانيا متشظية بسبب تلك الحروب إذ دمر الغزو الفرنسي اقتصاد المملكة وتركها بلداً منقسماً وعرضة لعدم الاستقرار السياسي، فتألفت الاحزاب السياسية التي زعزت استقرار إسبانيا وهي تمثل القوى الليبرالية والرجعية والمعتدلة حيث تقاتلت تلك الاحزاب من اجل سيطرة لم تدم طويلاً بدون اي إدارة قوية لتحقيق الاستقرار الدائم، فبدأ عصر الرجعية ضد الفكر الليبرالي المرتبط بفرنسا الثورية والذي جسده حكم فرديناند السابع Ferdinand VII (١٨٠٨-١٨٣٣)[١] وإلى حد أقل أبنته ايزابيلا الثانية Isabela II (١٨٣٣-١٨٦٨)، إذ فقد فرديناند السابع خلال حكمه مستعمرات إسبانيا في العالم الجديد بأستثناء كوبا وبورتوريكو، ثم اندلعت الحرب الاهلية التي تزعمها الليبراليين والمعتدلين ضد حكم المحافظين، وبلغت ذروتها في الحروب الكارلية بين اعتدال الملكة ايزابيلا الثانية ورجعية عمها دون كارلوسDon Carlos، فضلا عن سخط جهات عديدة على حكومة ايزابيلا الثانية مما ادى الى تكرار التدخل العسكري في الشؤون السياسية واندلاع ثورة بيكالبارو عام ١٨٥٤ التي أجبرت ايزابيلا الثانية على تشكيل حكومة يؤيدها الشعب.

يناقش البحث الأزمة السياسية الإسبانية قبيل إنتفاضة مدريد عام ١٨٠٨ ثم يتتبع مراحل أندلاع الإنتفاضة و أثرها السياسي، كما يدرس البحث تشكيل برلمان قادس والتسوية الليبرالية في إسبانيا ١٨٠٩-١٨١٣، وأهم التطورات التي شهدتها خلال العشرية المشؤومة، ويسلط الضوء على الحرب الكارلية الاولى ووصاية ماريا كريستينا دي بوربون على العرش ١٨٣٣-١٨٤٣، فضلاً عن دراسة حكم المعتدلين ودستور ١٨٥٤ وأسباب أندلاع الحرب الكارلية الثانية، وأخيراً يتناول البحث ثورة بيكالبارو عام ١٨٥٤ ونتائجها.

كلمات مفتاحية

(الازمة السياسية الإسبانية، انتفاضة مدريد، برلمان قادس، العقد المشؤوم، الحرب الكارلية، حكم المعتدلون، ثورة بيكالبارو)

Research Summary

The situation of Spain in the nineteenth century in a state of chaos and political turmoil in all aspects, was occupied by Napoleon Bonaparte since 1808-1814, followed by the War of Independence Spain appeared fragmented because of these wars was destroyed for the French invasion of the Kingdom's economy and left a country divided and prone to political instability, The political parties that destabilized Spain represented the liberal, reactionary and moderate forces where these parties fought for long-term control without any strong management to achieve lasting stability. The reactionary era began against the liberal thought associated with revolutionary France, Dr. VII Ferdinand VII (1808-1833) (1) And to a lesser extent his daughter Isabela II (1833-1868), and Ferdinand VII lost during his rule the colonies of Spain in the New World with the exception of Cuba and Puerto Rico, and then broke the civil war led by liberals and moderates against the rule of conservatives, culminating in the caric wars between the moderate Queen Isabella The second and reactionary uncle Don Carlos, as well as the discontent of many parties to the Government of Isabella the second, which led to the recurrence of military intervention in political affairs and the outbreak of the revolution Vicálvaro in 1854, which forced Isabella II to form a government supported by the people.

The study examines the political crisis in Spain prior to the Madrid uprising of 1808 and traces the stages of the uprising and its political impact .

The study also examines the formation of the Cadiz Parliament and the liberal settlement in Spain in 1809-1813, and the most important developments in Spain during the ominous decade. Christina de Bourbon on the throne of 1833-1843, as well as the study of the rule of the moderates and the Constitution of 1945 and the causes of the outbreak of the Second Carly War, and finally the research deals with the revolution of Vicálvaro in 1854 and its consequences.

اولاً: الازمة السياسية الإسبانية قبيل انتفاضة مدريد ١٨٠٨

لم تكن أزمة النظام السياسي القديم في إسبانيا في كيفية التعامل مع مبادئ وافكار الثورة الفرنسية كما هو الحال في الدول الاوربية الاخرى، إنما البحث عن وسائل وافكار لتحديث نظام الملكية المطلقة لآل بوربون في إسبانيا. إن وفاة الملك شارل الثالث Charles III (١٧٥٩–١٧٨٨) الذي وصف بـ(ملك الاصلاحيين) تمثل خسارة كبيرة لإسبانيا آنذاك، لأنه كان من الملوك الإسبان القلائل الذين عرفوا بالمواظبة والكفاءة الإدارية والعسكرية والسياسية، وعلى النقيض من إبنه الملك شارل الرابع Charles IV (١٧٨٨–١٨٠٨) الذي كان تحت تأثير زوجته ماريا لويزا، وظهور الجماعات السياسية المتناحرة في البلاد بقيادة رئيس الوزراء مانويل كودوي Manuel de Godoy (١٧٩٢–١٨٠٨)[٢] الذي وصف بـ(خليل الملكة)[٣].

لذلك في الوقت الذي كان على النخب السياسية الإسبانية مواجهة اهداف الثورة الفرنسية وافكارها التي اخذت تنتشر سريعاً في اسبانيا، اصبحت تلك النخب تواجه أزمة داخلية من نوع آخر وهي تعرض وحدة الامبراطورية الإسبانية ومؤسساتها الملكية المطلقة للنقد والنقاش سواء في مقاطعات إقليمي الباسك وكاتالونيا شمالاً، إلى اقليم الاندلس جنوباً، وحتى مملكة غرناطة الجديدة ومملكة نهر الفضة في المستعمرات الامريكية الإسبانية وتحديداً على الحدود بين الارجنتين والأوروغواي، وبهذا فأن من ابرز مظاهر تلك الأزمة فقدان إسبانيا لموقعها بين الدول الاوربية الكبرى من جهة وفقدانها لمستعمراتها الامريكية عدا كوبا وبورتوريكو في عشرينيات القرن التاسع عشر من جهة اخرى، ومن ثم إندلاع ذلك النزاع في المدن الإسبانية الكبرى بين انصار الملكية الإسبانية ومناوئيها لاسيما بعد تدخل نابليون بونابرت في شؤونها معمقاً ازمتها[٤].

بدأت الأزمة في ١٧ آذار ١٨٠٨، عندما أُجبِر الملك شارل الرابع على طرد كودوي من رئاسة الوزارة لأن الشعب حمّلهُ مسؤولية النتائج الوخيمة من تحالفه مع نابليون بونابرت وتدمير البحرية الإسبانية وشل تجارتها، وحصار البريطانيين للمستعمرات الإسبانية في امريكا ووقوفه حائلاً دون تنصيب الامير فرديناند ملكاً لإسبانيا بعد وفاة والده شارل الرابع. والاخطر من ذلك اتفاقه مع نابليون بونابرت سراً على غزو البرتغال لمعاقبتها على وقوفها إلى جانب بريطانيا ورفضها الحصار القاري الفرنسي، وتقسيمها الى ثلاث مناطق على أن تمنح إحداها كإمارة مستقلة إلى كودوي بموجب معاهدة فونتينبلو Fontainbleau في ١٧ تشرين الاول ١٨٠٧. تضمنت البنود السرية لهذه المعاهدة أن تسهل إسبانيا دخول ٢٨ الف جندي فرنسي تساندهم قوة عسكرية إسبانية وثم التوجه نحو لشبونه على أن تكون

هناك قوة عسكرية فرنسية اخرى قوامها ٤٠ الف جندي ترابط في مقاطعة بايون Bayone الحدودية الفرنسية على اهبة الاستعداد للتحرك والمساندة(٥).

دخلت القوات الفرنسية الاراضي الإسبانية بقيادة الجنرال جونو Junot، وقبل التصديق على المعاهدة في مدريد بدأت تلك القوات بأحتلال المدن الإسبانية الشمالية مثل بامبلونا، برشلونة، سان سبيستان ومونتيخو بدلاً من التوجه نحو البرتغال. بعد ذلك رفض نابليون الاعتراف بمعاهدة فونتينبلو وطالب آن تكون حدود فرنسا الجنوبية تمتد حتى نهر الإبرو اي بضم شمال اسبانيا والبرتغال إلى فرنسا، عندئذ ادرك البرلمان الإسباني (الكورتيس) خطورة الموقف فقرر الانتقال نحو الجنوب بهدف الابحار نحو المستعمرات الإسبانية في امريكا في الوقت الذي بدأت فيه تلك القوات بالاقتراب من مدريد(٦).

أن وجود قوات فرنسية على أراضي إسبانية كان غير مرحب به وقاد إلى توتر شعبي تمثل بتمرد ارانخويث، وعندها أدرك الملك شارل الرابع النوايا الفرنسية للسيطرة على إسبانيا فقام بطرد كودوي، وفي ١٩ آذار تنازل عن العرش لإبنه فرديناند السابع أمير مقاطعة استورياس الذي عرف في التاريخ الإسباني بلقب (الملك المرغوب فيه) الذي كان عليه مواجهة مطالبة نابليون له بالتنازل عن العرش الإسباني لصالح اخيه لويس بونابرت ملك هولندا أنذاك (الملك جوزيف بونابرت فيما بعد)، لاسيما أن القوات الفرنسية دخلت مدريد في ٢٤ آذار ١٨٠٨ بقيادة الجنرال مورات Wurat. كان فرديناند السابع يعتقد أن الفرنسيين أصدقاء على الرغم من نواياهم بأسناد العرش الإسباني للويس بونابرت بأسم الملك جوزيف الاول. اعلن الجنرال مورات في مدريد أن نابليون بونابرت سيتوجه إلى إسبانيا وعلى العائلة المالكة التوجه نحو مقاطعة بايون لإستقباله وبتأييد من الساسة الإسبان المؤيدين لفرنسا، انتهز نابليون ذلك التجمع في بايون وأجبر الملك فرديناند السابع على التوقيع على وثيقة التنازل عن العرش الإسباني لصالح أخيه لويس. وافق الملك فرديناند السابع على التنازل مقابل شرطين هما:

١- الحفاظ على وحدة التراث الإسباني واستقلال المملكة الإسبانية.

٢- إحترام الكاثوليكية كعقيدة وحيدة رسمية في البلاد(٧).

أن تسوية بايون المذلة لإسبانيا تعكس كم كانت الملكية الإسبانية ضعيفة في اوربا وعاجزة عن مقاومة الغزو الفرنسي ونوايا نابليون، وقد وضح ذلك وزير الخارجية الإسباني ارانداArandaقائلاً: "إن القدر لم يمنح إسبانيا القدرة للأحتفاظ بأستقلالها السياسي ومقاومة المطالب الفرنسية لشن حرب بريطانيا، على الرغم من معرفتها بالنتائج الكارثية لمثل تلك الحروب على إمبراطوريتها في امريكا وتجارتها، فكيف يمكن أن نطلب من إسبانيا الانهماك في هذه الاحداث الكبرى وهي لا تملك الوسائل

لشن الحرب"[٨]. لذلك اعتبر نابليون إسبانيا قوة يمكن التحالف معها لكنها غير فعّالة وغير واقعية لأن مواردها تدار بصورة سيئة، وقد خذلته كقوة بحرية في معركة الطرف الاغر، وسياستها الداخلية متشابكة ومعقدة بسبب مؤامرات البلاط مما أظهر الشك فيما كحليف قوي. أقتنع نابليون منذ أواخر عام ١٨٠٧ بتحولها إلى مجرد تابع لفرنسا من اجل السيطرة على سياستها الخارجية وإدارة مواردها، بحجة المشاركة في الحرب ضد البرتغال بموجب معاهدة فونتينبلو الآنفة الذكر. وبذلك دخل نابليون في نزاعات البلاط الملكي الإسباني، ومن ثم محاولة إستغلاله تلك النزاعات لتحقيق اهدافه مما أدى إلى انفجار إسبانيا كلها ضد تلك المحاولات التي بدأت في ٢ آيار ١٨٠٨ التي عرفت بإنتفاضة مدريد لذلك اليوم ومن ثم إنتشارها في كافة انحاء المملكة. تلك الانتفاضة التي أسست لما يعرف في التاريخ الإسباني الحديث بحرب الاستقلال أي استقلال إسبانيا من الاحتلال الفرنسي وقبل أن تتحرر الدول الاوربية الاخرى من الهيمنة الفرنسية في مؤتمر فينا عام ١٨١٤،والتي دعاها البريطانيون بـ(حرب شبه الجزيرة)، غير أن تلك الانتفاضة التي مهدت لنجاح الإسبان في الحصول على إستقلالهم من الفرنسيين ساهمت ولو بصورة غير مباشرة في إندلاع حرب الاستقلال في المستعمرات الإسبانية الامريكية (١٨١٠–١٨٢٩) مستخدمة المبادئ والافكار التي نادى بها الإسبان ضد الفرنسيين[٩].

على أية حال، أرتكب نابليون خطأ جسمياً بأعتقاده بأن من السهولة السيطرة على الإسبان وحكمهم كما كان الحال مع شارل الرابع وفرديناند السابع، وإن الإسبان الذين أنهكهم حكم آل بوربون ونظام الملكية المطلقة سيرحبون بسياسته الليبرالية التي تبنتها عائلة آل بوربون وحاولت تطبيقها في أسبانيا. ولقد أدرك الاسبان أن لا مجلس قشتالة (مجلس الوزراء)، ولا اللجنة الملكية التي عينها الملك فرديناند السابع بعد مغادرته مدريد الى بايون، قادرين على إدارة الصراع مع الفرنسيين، خاصة بعد توجيه الملك فرديناند السابع لتلك اللجنة بالتعاون مع الفرنسيين وتعزيز الصداقة معهم بكل الوسائل، لذلك أدرك الوجهاء المحليون وعامة الناس الذين كانوا خارج الدوائر السياسية التي كانت ترتبط برئيس الوزراء كودوي وملكه بضرورة قيادة المقاومة الاسبانية ضد الجيوش الفرنسية التي إحتلت اسبانيا بحجة معاهدة فونتينبلو، وشكلت لجانها الشعبية كما سنرى، وعلى الرغم من عدم إعتراف مجلس قشتالة بتنازل العائلة المالكة وتغيرها، كانت لجان المقاومة الشعبية تسمى بالاسبانية الخونتا Juntan تعتقد إن إعتلاء جوزيف بونابرت العرش الاسباني ليس شرعياً لأنه تم بدون العودة الى الامة وإستشارتها، وبذلك أصبحت المقاومة الاسبانية محور الوطنية الاسبانية، وبينما كانت تلك الاحداث

المذلة تجري، كانت أسبانيا تشهد ردود أفعال متراكمة يحسب لها نابليون حساب تمثّل في نمو رأي عام واسع يساندهُ تيار من ضباط الجيش الوطنيين المتحمسين لأسبانيا، وهم يرون أفراد العائلة المالكة يتركون مدريد، ويشاهدون في الوقت ذاته القوات الفرنسية تتصرف في مدريد وكأنها في بلد محتل، مما عمق الاستياء تلك السلبية التي تصرف بها الموظفون الاسبان الذين سمحوا لنابليون تنفيذ اهدافه، لاسيما وصول الاخبار عن إحتجاز نابليون للملك شارل الرابع، ورفضه الإعتراف بفرديناند ملكاً لاسبانيا مما أدى الى إندلاع التظاهرات والاحتجاجات في المدن الاسبانية الرئيسة التي لم تزل حرة كبورغس، وطليطلة والمدن الاخرى، غير إن العامل الحاسم الذي أدى الى الانفجار وتقرير مصير الفرنسيين في أسبانيا كان في مدريد في ٢ آيار١٨٠٨[١٠].

ثانياً: انتفاضة مدريد في الثاني من أيار ١٨٠٨

أندلعت تلك الانتفاضة في الساعات الاولى من صباح ٢ آيار ١٨٠٨ عندما تجمعت مجموعات كبيرة من سكان مدريد أمام القصر الملكي وهي تشاهد خروج بقية أفراد العائلة المالكة ومجموعة من الموظفين يغادرون ذلك القصر، غير أن الجمهور إنفجر عندما وصلت الاخبار أن شقيق الملك الامير الصغير فرانسيسكو دي بالوا Francisco De Paula (الذي لم يتجاوز عمره ١٣ عاماً) يرفض مغادرة القصر الملكي في مدريد وإنه أجهش بالبكاء عندما أجبره على ذلك رئيس اللجنة الملكية دون انطونيو Don Antonio التي عينها الملك فرديناند السابع بعد إجباره على مغادرة أسبانيا إلى فرنسا، وكانت تلك الحادثة الشريرة التي أشعلت الانتفاضة في مدريد التي اطلق عليها ايضاً بـ(انتفاضة الملك المرغوب به)، عندما بدأت صيحات المتظاهرين تدوي أمام القصر الملكي، فجماعة تهتف الخيانة، الخيانة التي أخرجت الملك، والان يريدون إخراج العائلة الملكية، كانت جماعة أخرى تنادي السلاح السلاح، ايها المواطنون... عاش الملك فرديناند السابع...، عندها بدأ أول هجوم شعبي مسلح ضد قوات الجنرال الفرنسي روجر Rucher القريبة من القصر الملكي، ومن ثم بدأت الهجمات ضد بقية القوات الفرنسية المنتشرة في أحياء مدريد بقيادة الجنرال مورا[١١].

عندما بدأت الانتفاضة لم يدر بخلد الفرنسيين أن الاسبان بدأوا مرحلة تحريرهم من سطوة نابليون، وكانت قاعدتها الاساسية كافة فئات المجتمع في مدريد كما تعكسه سجلات بلدية مدريد، من صناع الاحذية الى المحامين، والتجار، وغالبية النبلاء ، وبعض العسكريين الوطنيين من امثال رويث، دوايث، بلابيرا وغيرهم. بدأت القوات الفرنسية بالانتشار في مدريد لتطويق الثوار وإعادة الامن، وشنت حملة إعدامات جماعية بحق المنتفضين وأن انتشار اخبار الانتفاضة ومارافقها من حملة للاعدامات

في اليوم الثاني ادى الى أندلاع انتفاضة عامة شملت كل المقاطعات الاسبانية تقريباً ولتعلن بداية حروب الاستقلال في المستعمرات الاسبانية الامريكة كما أشرنا، وهي أول مثل لأمة تواجه قوة نابليون العسكرية على الرغم من أنها لا تملك ملكاً ولا حكومة ولا جيشاً أنذاك(١٢).

وعند بداية تلك الحروب ظهرت اقلية من الاسبان الذين قبلوا بمجيء وحكم الملك جوزيف الاول والذين عرفوا بأسم الاسبان المتفرنسين أفرانسيسادوس Afrancesados الذين إنقسموا الى مجموعتين، الاولى: ضمت النخب السياسية المؤمنة بالتغيير السياسي الجديد ومجيء عائلة آل بونابرت كحل لأزمة أسبانيا، ومنهم المثقفون والمفكرون المتنورين الذين يعتقدون بالاصلاح السياسي بقيادة الملكية دون الخروج عليها، إنهم مؤيدوا الملكية المستبدة المتنورة، وهؤلاء يشكلون أقلية سياسية لكنها منظمة ونشطة، وأن أنضم اليها بعض العناصر الانتهازية التي تبحث عن المناصب والغنائم السريعة. والمجموعة الثانية: تمثل أولئك المواطنين الذين يواجهون إدارة الدولة، ويشكلون تياراً واسعاً، وأن لم يؤيدوا جوزيف بونابرت وسياسته بالضرورة، ولربما سيفقدون وظائفهم اذا لم يلتزموا بالأوامر الصادرة اليهم من المؤسسات الاعلى، وعرفوا بأسم المتفرنسون بالإكراه على أن هذا لا يعني إن الإسبان أيدوا جوزيف الاول، لان الغالبية منهم من قاوم الوجود الفرنسي في اسبانيا، كما لاحظنا ذلك في إنتفاضة مدريد، ومن ثم في أسبانيا كلها، إن مشكلة جوزيف بونابرت أنه أراد أن يظهر نفسه كأسباني ويحكم البلاد بمنأى وبأستقلالية عن فرنسا، في ذات الوقت كان يذهب الى نابليون وبطانته الفرنسية للأستعانة بهم من أجل البقاء في العرش الاسباني(١٣).

كانت إنتفاضة مدريد تمثل الشرارة لبدء عمليات المقاومة الاسبانية في بقية المدن الاسبانية، ففي مدينة سرقسطة عاصمة إقليم أرغون إنفجر السكان الثوار وهم يرتدون قبعاتهم وعليها الشارة الحمراء وطالبوا بالسلاح لبدأ المقاومة الوطنية، حيث قادهم الجنرال بالافوك Palafok الذي دعى برلمان أرغون للانعقاد، على الرغم من انه كان صديق الملك المخلوع فردنياند السابع، غير أنه لم يعد بامكانه السيطرة على السكان الثائرين إلا بالانضمام اليهم. اما في مقاطعة اوبيدو Oviedo شمال غرب اسبانيا فكانت الانتفاضة بقيادة اللجنة الشعبية الخونتا وأشراف الماركيز سانتا كروث Santa Cruz وفي بلد الوليد بقيادة لاكويستا La Cuesta وفي استورياس قامت جموع الفلاحين وطلبة الجامعات وبعض الموظفين المحليين بالهجوم على الحاميات العسكرية ونهب السلاح(١٤).

رغم ان حقيقة تلك الانتفاضة العامة مازالت بحاجة الى دراسات معمقة، لانها وان وقفت ضد القوات الفرنسية المحتلة بصور عامة، غير انها اتخذت ذلك الشعار غطاء لتحقيق بعض الاهداف المحلية،

لذلك تعددت الآراء المفسرة لتلك الانتفاضة العارمة، فهل كانت ثورة للثأر ضد ادارة كودوي وموظفيه من المتفرنسين في مدريد فقط، كما يرى المؤرخ الانكليزي ريموند كار Raymond Carr، أو لم تكن تلك الثورة ضد الفرنسيين فقط، انما ضد الملاك ورجال الاقطاع الكبار في اقليم كاتالونيا، او هل ان تلك الثورة كانت ضد كل من يعارض ارادة الامة كما ظهر في شعارات الثوار بمدينة بلنسية[١٥]، او انفجار قادة الرهبان ومنظمات الاخوان المسحيين ضد كل ما هو اجنبي، اي ضد كل من يرتبط بالثورة الفرنسية؟

على الرغم من انتشار الانتفاضة في غالبية المدن الاسبانية كما يتوضح من تباين التغييرات العديدة لها، لكنها لم تكن شاملة ودائمة إذ توحدت فئات المجتمع الدنيا من فلاحين ورجال دين صغار والجنود وحتى بعض النبلاء في اغلب الاحيان لتهدئة الامور والسيطرة عليها لكي لا تخرج عن هدفها المركزي بطرد القوات المحتلة، ولربما ذلك هو النمط التقليدي لثورات القرن التاسع عشر في أوربا، اذ كان الاعيان والوجهاء يسيطرون على القيادة حيث تنتخبهم اللجان الشعبية في المدن ليصبحوا الادارة العامة فيها. وبناء على ذلك ظهرت الحكومة المحلية النشطة في الفترة (١٨٠٨-١٨١٤) المتمثلة في اللجان الشعبية مع تقدم الجيوش الفرنسية في الاراضي الإسبانية، وارتباطها باللجنة المركزية في مدريد، وكما هو الحال في لجان الحرب الاهلية الاسبانية لعام ١٩٣٦، اخذت تلك اللجان تصدر جوازات السفر وتجمع الضرائب، وتمنح الاجازات المرضية... الخ، وكان هيكل الادارة المدنية، يقوم على لجان شعبية في المدن والنواحي، تقوم بأرسال ممثل عنها الى اللجنة الرئيسة في المحافظة او المقاطعة، وغالباً ما يدير تلك اللجان رجال عام ١٨٠٨ (وهو المصطلح الذي لصق بقادة الانتفاضة)، اذ كانت تنتقل من قرية لقرية، ومن مدينة لمدينة احياناً بدون قلم وحبر وورق، لإدارة الجهد العسكري والمالي لحرب الاستقلال، من تمويل وتنظيم القوات، متابعة الهاربين، مواجهة الحملات الاعلامية المضادة، ...الخ وان لم تكن فعالة في بعض المناطق[١٦].

عملت اللجان الشعبية في المقاطعات الاسبانية خلال الاشهر الاولى من حرب الاستقلال كأجهزة مستقلة الواحدة عن الاخرى حتى ارسل بعضها وفودا الى بريطانيا، وتعد قواتها كجيش المحافظين لا يمكن زجه في مناطق اخرى، او في البلاد عامة حتى ان لجنة مدينة اشبيلية في الاندلس عملت بأنانية عالية، ولولا المواقف المعتدلة لقادتها العسكرية، لكادت الحرب ان تعلن على مدينة غرناطة كما رفضت ارسال جيش الاندلس الى جبهة نهر الابرو في الشرق لمواجهة القوات الفرنسية التي بدأت بالانسحاب من مدريد بصورة عشوائية بعد هزيمتها على ايدي القوات الوطنية في معركة بيلين

في ١٩ تموز ١٨٠٨، ومن هذا يظهر واضحاً، ان اسبانيا كانت فدرالية تدار في فترة الحرب من قبل اللجان المحلية في المحافظات الى حد كبير. اما اللجان المركزية في مدريد التي ترتبط بها اللجان المحلية في المحافظات، كانت تتألف من ٣٥ عضوا يمثلون تلك اللجان وبرئاسة فلوريدا بلانكا رئيس لجنة مقاطعة مرسية، غير انها مارست صلاحياتها بتعسف وبيروقراطية مما دعى الكثير من النبلاء والضباط مثل بلافوك ولاكويستا الذين تحملوا عبء العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية للعمل على التخلص من تلك اللجان والوصول الى السلطة السياسية، وظهرت النداءات بضرورة تركيز السلطة لاسيما بعد الهزيمة النكراء لجيوش اللجنة المركزية في موقعة اوكانيا Ocana في تشرين الثاني ١٨٠٩ على يد القوات الفرنسية، ومن ثم انسحاب اللجنة المركزية نحو اشبيلية اولاً، ومن ثم نحو قادس حيث اجبرت على الاستقالة، وتولي جماعة من الوطنيين الاحرار الذين انتخبوا لجنة الخمسة للوصاية على العرش الملكي برئاسة الاسقف اورينا الذي كان عليه التوفيق بين مطالب انصار الديموقراطية في المدن الاسبانية بزعامة لجنة قادس التي اخذت تطالب بمبدأ الفصل بين السيادة وضرورة استرجاعها من الفرنسيين، وبين السياسة التعويقية البالية لمجلس قشتالة مجلس الوزراء الاسمي في مدريد الذي كان صنيعة الفرنسيين(١٧).

في الوقت الذي كان الاسبان يعدون لادارة البلاد وعودة الملكية الدستورية من مدينة قادس الاندلسية، بدأ نابليون واخوه جوزيف بونابرت بمواجهة القوات الاسبانية عسكرياً، اذ انتشرت القوات الفرنسية في المقاطعات الاسبانية ذات المواقع الحساسة عسكرياً، غير ان الاسبان تمكنوا من دحر القوات الفرنسية بقيادة الجنرال دبون Dupont في معركة بيلين كما ذكرنا اعلاه، تمثل هذه المعركة اول اندحار للقوات الفرنسية في معركة مفتوحة، مما ادى الى انسحاب القوات الفرنسية ومغادرة الملك جوزيف بونابرت مدريد، وشعور الاسبان بالانتصار لأول مرة على القوات المحتلة، غير ان ذلك النصر لم يستمر طويلاً لان نابليون قرر التدخل بنفسه وبقوة عسكرية قوامها ٢٥٠ الف جندي من خيرة جنوده، وبتنسيق وتخطيط قياداته في الاراضي الفرنسية بهدف الاحتلال العسكري التام للأراضي الاسبانية وعدم السماح لاية فرصة للمقاومة الاسبانية بالتحرك، وذلك بتوجيه ثلاث حملات عسكرية في وقت واحد:

- الاول تتوجه نحو نهر سهل الدويرو El Duero في الشمال الغربي ثم الى البرتغال.
- الثانية نحو وسط اسبانيا ومدريد، ونهر التاخو Tajo.
- الثالثة تنتشر حول مناطق نهر الابرو El Ebro في الشمال ونحو كاتالونيا في الشرق(١٨).

كان الاسبان يظنون، وبسبب تجربتهم في معركة بيلين، انه بإمكانهم الوقوف بوجه القوات الفرنسية من خلال عمليات الحرب التقليدية اي التحرك بمجموعات عسكرية كبيرة ثم الاشتباك بمعركة تقوم على الخطوط الدفاعية ثم الانسحاب، غير ان تلك الخطط فشلت بسبب حجم القوات الكبيرة ذات الخبرة العسكرية التي زجها نابليون في القتال ولذلك سقطت مدريد في كانون الاول عام ١٨٠٨، وهكذا اصبحت المدن الاسبانية الرئيسة بيد القوات الفرنسية، ما عدا سرقسطة التي قاومت لبعض القوت بسبب تحصيناتها الدفاعية بقيادة الجنرال بلافوك، وكذلك مدينة خيرونا بقيادة ابرث دي كاسترو، ولم يبق من المدن الاسبانية خارج السيطرة الفرنسية سوى مدينة قادس في اقصى الجنوب التي سيكون لها دور بارز في احداث الفترة اللاحقة لاسيما بعد توجه اللجنة الشعبية المركزية في مدريد اليها وعودة جوزيف بونابرت الى العاصمة الاسبانية. واستمرت حركات المقاومة الاسبانية لكن بصورة غير منظمة (الحرب الشعبية) ضد القوات الفرنسية، فأصبحت العمليات محلية من حيث الموقع والمكان، غير انها فعالة ومؤثرة من حيث العمل والزمن، تقوم مجموعة صغيرة مسلحة وخفيفة الحركة تتكون من ابناء المناطق الريفية، بعرقلة حركة العدو، وقطع طرق مواصلاته، ومن ثم مهاجمته، وبذلك مارس مفهوم الحرب الشاملة بهدف ايقاع الخسائر بالقوات الفرنسية، وهذا ما عكسته مذكرات ويوميات ضباط وجنود نابليون في اسبانيا الذين طالما ذكروا الموقف المعادي لهم من كل السكان رجال، نساء واطفال وبقيادة رجال يقاتلون بعناد واصرار ويعرفون طبيعة بلادهم بدقة(١٩).

إن أهم ما يميز احداث هذه الفترة من تاريخ اسبانيا وهي تخوض تلك الحرب الشعبية ضد الفرنسيين، الصراع بين الجناحين السياسي والعسكري في حركة المقاومة الاسبانية، ولعل هذا ما يميز كل حركات المقاومة الشعبية في التاريخ لقد مارست اللجنة الشعبية المركزية ولجان المحافظات دور السلطة المدنية للدولة، وهذا الدور لم يرض عنه العسكريون وبدأوا بالتآمر لأخذ ذلك الدور، كان الجنرال لاكويستا يكره الشعارات الثورية التي ميزت اعمال اللجان الشعبية في المقاطعات، كما كان القادة العسكريون الاخرون يزدرون قيام اللجنة المركزية في مدريد تقليدها للجان والجمعيات الثورية الفرنسية، وتدخلها في ترقية بعض الضباط، خاصة بعد ان حملت تلك اللجان في عام ١٨٠٩، اولئك الضباط الهزائم العسكرية آنذاك، في حين كانوا يعتقدون انهم لم يمنحوا الصلاحيات الكافية للتحرك. وجدت المعارضة العسكرية في حركة المقاومة الاسبانية في شخصيات العسكرية مثل رومانا وبالافوك وغيرها انهم الضباط الذين يجسدون ارادة الامة العامة التي اساء استخدامها عصبة من القادة السياسيين الانانيين الذين يمثلون اعضاء اللجان المعروفة ويحبذون عودة الملكية الدستورية، ولهذا

ظهر ما يسمى بحركة المقاومة المضادة بقيادة اولئك العسكريين الذين يرون انفسهم قادة تلك الامة، وانهم سينهون حالة الحرب[٢٠]. وامام ظهور تلك النزعة العسكرية لحركة المقاومة الاسبانية ضغط اعضاء اللجان لاسيما من الشباب للدعوة لعقد البرلمان لمواجهة الجنرالات العسكريين، غير ان البرلمان لم يصل الى حل بسبب المصالح المتعارضة لطرفي الصراع في داخل الحركة العسكرية والسياسيون لاسيما ان الاسبان المتفرنسين بدأوا بالظهور كجماعة سياسية ترى ان التعاون مع المحتل الفرنسي شرعي الى حد ما لان السلطات المحلية لا تمتلك توجيها من الملك الذي تركها من جهة وتفوق القوات الفرنسية من جهة اخرى، ان المقاومة ليست مسألة شعور وطني، انما عملية حسابات للمسؤولية الوطنية وليس من واجب احد ان يجعل بلده ميداناً لصراع يائس ويدعوا الى الانتفاضة ضد الحكومة الشرعية الوحيدة. وكان الاسبان المؤيدين لفرنسا يعتقدون ان المقاومة لا تمثل الطريق الافضل لحماية الاستقلال الوطني، انما تأييد الملك جوزيف بونابرت لأنه سينقذ اسبانيا من الحكم العسكري المباشر من باريس، ويقسم البلاد بموجب الاحتلال لذلك يرون ضرورة ايقاف الانتفاضة بين السكان الذي جعل من التدخل العسكري الفرنسي ضرورة لازمة، ويبقى التفاوض السبيل الوحيد للوصول الى تسوية ما لتحقيق السلم الاهلي، وبما ان المفاوضات فشلت، والانتفاضة التي تساندها بريطانيا بقيت مستمرة فان ارسال المزيد من القوات والاموال من فرنسا هو السبيل الاكثر قبولاً لنابليون وجنرالاته الذين يعتقدون انه ليس القانون انما القوة العسكرية التي توقف تلك الانتفاضة، اما الحكومة الاسبانية الفقيرة مالياً وعسكرياً فلا تأثير لها في تلك الاحداث طالما بقيت تعتمد على فرنسا، وعندما وضع مرسوم شباط عام ١٨١٠ مقاطعات شمال شرق اسبانيا كاتالونيا وما جاورها تحت الحكم العسكري المباشر، احتجت الحكومة الاسبانية على ذلك ولكن دون جدوى هنا فقدت ملكية جوزيف بونابرت مبرر وجودها الاخلاقي في اسبانيا[٢١]. وكما هو الحال في الحرب الاهلية لعام ١٩٣٦ اصبح الولاء لملكية جوزيف بونابرت جغرافيا حسب المناطق فأولئك الذين يجاورون فرنسان كانوا يوالونها، وفي اشبيلية كانوا ينظرون بأعجاب الى الثورة الفرنسية وان العديد من المثقفين الاسبان كانوا يرون في مشروع نابليون املا في تحديث اسبانيا من خلال التشريعات والادارة الحديثتين كما اسلفنا. اما في برشلونة المتأثرة دوماً بفرنسا حتى الان، فقد انهت المقاومة في نهاية ايار ١٨٠٨، عندما فتحت المسارح ابوابها، وعاد بعض المهاجرين من الخارج اليها واستعادت الحياة الاجتماعية نشاطها، لقد اقتنع الوطنيين المتنورين في فرنسا بمزايا الحكم الفرنسي، والنظام الحديث للإدارة والحكومة غير ان هذا الغزو الاخلاقي لم يتعمق كثيراً، لان الادارة المدنية تعني نظام كفوء لفرض الضرائب، وان

تعمل مجالس البلديات بكفاءة عالية وهذا لم يتحقق الا بوجود القوات العسكرية بالقرب منها. وعلى الرغم من فرض الضرائب، الجوع، ومشاكل الاحتلال الفرنسي، الا أن نوعاً من نظام الادارة الحديث ظهر على انقاض النظام القديم في اقليمي كاتالونيا وبلنسيه، إذ قام الجنرال الفرنسي سوشيه بإصلاح المالية ونظم البلديات وحل الاديرة، واقام نظاماً تربوياً حديثا، وقام الخبراء الفرنسيون بتدريب وتأهيل الموظفين الاسبان، وانشأ جوزيف وزارة الداخلية لإسبانيا ووضع كل خبراته التي اكتسبها في فرنسا لإعادة بناء اسبانيا(٢٢).

ثالثاً: برلمان قادس والتسوية الليبرالية في اسبانيا ١٨٠٩-١٨١٣

لقد عكس ذلك التباين التاريخي بين الاقاليم الاسبانية في موقفها من الاحتلال الفرنسي لإسبانيا، وطبيعة الاصلاحات التي حدثت خلال حكم جوزيف بونابرت القصير لإسبانيا الحاجة لبرلمان وطني وليس الحاجة الى لجان محلية، وهو التعبير الذي يظهر الوحدة الوطنية لإسبانيا، لذلك اجتمعت مجموعة من ممثلي لشعب(اكثر من ٢٠٠ نائب بقليل) في جلسة بالقرب من مدينة قادس ووضعوا اسس التحول في النظام السياسي لاسبانيا، في ذات الوقت الذي كانت الامة الاسبانية تقاتل الغازي الفرنسي من اجل الحياة او الموت كان ذلك الاجتماع بناء على طلب من الملك فرديناند السابع الذي كان اسيراً في بايون وتقرر ان يكون النواب من:

١- ممثلوا المدن التي كان لها حق التصويت في البرلمان القديم.

٢- ممثلوا المقاطعات الجديدة التي كونت اللجان الشعبية وقادت الانتفاضة.

٣- ممثلوا المستعمرات الاسبانية الامريكية بواقع ممثل واحد لكل مائة الف شخص من اصول اوربية من سكانها.

وطالبوا بان يكون الاجتماع في غرفة واحدة كما هو الحال في فرنسا خلال الثورة، وليس وفق نظام الطبقات. وكانت الغالبية من اولئك الممثلين من الاصلاحيين الجدد الليبراليين الذين يمثلون اللجان الشعبية في المقاطعات والمدن الاسبانية والمتأثرين بأفكار الثورة الفرنسية وحركة التنوير، وغالبيتهم من عناصر الطبقة الوسطى المثقفة، وبعض القساوسة الليبراليين واقسم النواب الجدد على المحافظة على العقيدة الكاثوليكية كديانة وحيدة للدولة. ووحدة التراب الاسباني والالتزام والاخلاص للقوانين الجديدة واعلان ان الملك فرديناند السابع هو الملك الشرعي لاسبانيا(٢٣).

اصدر البرلمان مراسيم وقوانين متعددة اصبحت فيما بعد بنود دستور عام ١٨١٢ الذي أسس لنظام ليبرالي لاسبانيا، ومن اهم سماته: الامة مصدر السلطات والنظام السياسي ملكي دستوري واعتماد مبدأ

الفصل بين السلطات، عدم انتهاك النواب للقوانين، وان لا يشغلون الوظائف العامة والمساواة بين الاسبان ورعاياهم في المستعمرات الامريكية في الحقوق والواجبات، والغاء القوانين المتعلقة بالهنود الحمر في المستعمرات، حرية الصحافة، خضوع الملك للبرلمان في مسألة زواجه، الغاء التعذيب، اعادة الميزانية الوطنية، وعلى رجال الدين دفع ضريبة الحرب، الغاء السلطات الاقطاعية، حرية العبيد من الزنوج، الاعتراف بحقوق الانسان الكاملة (حرية التملك، حرية العمل، المساواة امام القانون ...)، المجالس البلدية المنتخبة، المليشيات الوطنية والجيش الدائم، الغاء محاكم التفتيش، توزيع الاراضي غير المزروعة على الفقراء ... الخ. يشبه الدستور اعلاه دستور فرنسا لعام ١٧٩١ الذي وضع السلطات الفعلية بيد البرلمان كممثل فعلي للامة، واوجد نظام الانتخابات المباشرة من قبل الشعب، واصبح من حق ذلك البرلمان حق النقض لمرتين، اما اذا قدمت القوانين للمرة الثالثة فتصبح نافذة تلقائياً حتى وان تعارضت مع الارادة الملكية، وبذلك اصبح عام ١٨١٢ مقدساً لدى الاسبان لانه يمثل اساس النظام الاجتماعي الاصلاحي الجديد لاسبانيا(٢٤).

اعقب اعلان دستور عام ١٨١٢ فترة شهدت اصلاحات دستورية قصيرة العمر منها: حل المجالس المدنية للدولة (الوزارات) ما عدا مجلس الدولة (رئاسة الوزراء) المعروف باسم مجلس قشتالة الذي اصبح سلطة استشارية للملك. وظهرت وزارة الداخلية كما اشرنا التي اصبح لها دور في التنسيق مع الادارات المحلية في المحافظات وبلورة نظام انتخاب مباشر ونزيه، وبذلك اصبحت هذه الوزارة مركزا للبحث عن الولاء السياسي في اسبانيا طيلة القرن التاسع عشر، بل اصبحت تلك الوزارة مجلس الحكومة الذي حل محل مجلس قشتالة وبعد الانتقادات الذي وجهت لدورها السياسي الغيت عام ١٨١٤، غير ان الملك فرديناند السابع اعادها مرة اخرى عام ١٨٢٠. اكد برلمان قادس ودستور عام ١٨١٢ على اهمية الاصلاح الاجتماعي في الفترة (١٨١١-١٨١٣)، فقد الغى البرلمان الطبقات الاجتماعية واصدر قانون كبار رجال الاقطاع الذين انهى كل مظاهر النظام الاقطاعي وعلاقات التبعية السائدة منذ العصور الوسطى، واصبح الاسبان كلهم متساوين في دفع الضرائب وفق مداخيلهم وحجم ثرواتهم كما الغيت امتيازات رجال الدين التي كانوا يتمتعون بها كطبقة اجتماعية غير ان البرلمان لم يعالج مشكلة اراضي الوقف الشاسعة، ولم يحل الاقطاعيات الكبيرة لرجال الاقطاع الذين لم يعودوا كرجال اقطاع انما كملاك كبار لهم حرية التصرف بممتلكاتهم كما يرغبون. الواقع لم تكن ثورة برلمان قادس شاملة وعميقة في العديد من المجالات، غير انها ولو من الناحية النظرية نقلت اسبانيا بصورة راديكالية لاول مرة في تاريخ الحديث الى مرحلة متقدمة شبيهة بتلك التي حدثت في

فرنسا بعد الثورة [٢٥]، غير ان مستقبل اسبانيا اصبح يعتمد على الملك فرديناند السابع بعد الانتصار الذي حققه جيش الحلفاء بقيادة ويلنغتون Wellington في معركة فيتوريا شمال اسبانيا في ٢١ حزيران ١٨١٣ ضد جيوش جوزيف بونابرت الذي غادر اسبانيا، واطلق سراح فرديناند السابع في ٢٤ اذا ١٨١٤ اي بعد توقيع الحلفاء معاهدة شومون Charmont في ٩ اذار ١٨١٤ ومن ثم دخولهم باريس في ٣٠ اذار ونفيهم نابليون الى جزيرة البا تضافرت عدة عوامل ادت في النهاية الى طرد الجيوش الفرنسية من اسبانيا عام ١٨١٤ وعودة فرديناند السابع للمملكة الاسبانية، في مقدمتها النشاط العسكري المتزايد للجيوش والمتمردين الاسبان، والدعم الذي تلقته من القوات البريطانية والبرتغالية، فضلا عن غزو نابليون بونابرت لروسيا وكان الملك فرديناند السابع متردداً حول طبيعة النظام السياسي الذي سيتبناه، وقد تغير الكثير ما بين خلعه وعوته الى العرش[٢٦]، فهل يتبنى النظام الليبرالي الجديد الذي عليه ان يقسم يمين الحفاظ على دستور شباط عام ١٨١٢، أم الاحتفاظ بصلاحياته السابقة؟

اخيراً قرر الملك فرديناند مواجهة الليبراليين وبمساعدة مجموعتين لم تكن راضية عن دستور عام ١٨١٢ وهما: العسكريون بزعامة الجنرال إليو Elio الذي وعد الملك بمساندته لاستعادة صلاحياته الكاملة وجماعة المحافظين الذين عارضوا ذلك الدستور وطالبوا بالعودة الى الدستور التقليدي لذلك اصدر الملك فرديناند السابع قراره في ٤ آيار ١٨١٤ بان كل اعمال برلمان قادس باطلة ولاغية ثم قام الجنرال ايجويا بدخول مدريد واعتقال القادة الليبراليين في ١٠ ايار وهروب مناصريهم الى جنوب فرنسا ليكونوا جالية ليبرالية اسبانية بدأت تعمل لأسقاط حكومة فرديناند السابع بذلك عادت اسبانيا الى نظامها الملكي المطلق مرة اخرى وقبل ان يقرر مؤتمر فينا عودة الملكية الفرنسية بتتويج الملك لويس الثامن عشر، والقفز على كل التأثيرات الفكرية والاقتصادية والسياسية للثورة الفرنسية. وبذلك فأن برنامج فرديناند السابع يمثل العودة إلى الملكية التقليدية التي تحكم مع الكورتيس والخضوع إلى القانون، وخلق ارضية مشتركة بين الليبرالية والاستبدادية الحكومية وهو حل حقيقي للمشكلة السياسية لإسبانيا الحديثة، لكن عدم دقة المؤسسات والفوضى الواضحة فيها اضعفت إسبانيا كقاعدة للتوصل إلى تسوية بين المحافظين والليبراليين عن طريق المساومة[٢٧].

أن من اهم ملامح الفترة ١٨١٤–١٨٢٠ هو عدم تماسك واستقرار الحكومة الوزارية ورفضها لأولئك الذين يصلحون القوانين التي اصبحت غير منسجمة مع مناخ عام ١٨١٤، فأصبح كل وزير مسؤول مباشر امام الملك وخاضع لطرد مفاجيء والاهانة ويجهل تماماً بسياسة الوزراء الآخرين، مثلا

ثيبالوس Cevallos وزير الخارجية الذي ظل فترة اربعة اشهر لا يعلم بحقيقة التحاق إسبانيا بالحلف المقدس. وظلت عملية شراء السفن من روسيا سرية بحيث لم يعلم بها وزير البحرية الإسبانية الذي يفترض أنه المسؤول عنها وعندما أصر على فحص السفن تم طرده، وكان متوسط بقاء كل وزير في منصبه ستة اشهر فقط[٢٨]، وإن تفسير عدم الاستقرار هذا يكمن في الافلاس الذي بدوره انعكس على الكساد الاقتصادي بعد الحرب الذي اصبح اكثر حدة بسبب السياسة المالية وقد تعرضت السياسة الاصلاحية التي اتخذها وزير المالية كاراي Garay منذ كانون الاول ١٨١٦–ايلول ١٨١٨ لإعادة بناء الاقتصاد و فرض الضرائب على الطبقات ذات الامتيازات إلى مقاومة شديدة من ممثلي النظام القديم[٢٩].

وقد أثار فرديناند السابع أضطرابات واسعة في الجيش بسبب الغاء دستور ١٨١٢، ففي كانون الثاني ١٨٢٠ تجمع جنود في قادس كانوا في رحلة استكشافية إلى امريكا الجنوبية إلا انهم تمردوا بسبب الأجور غير المنتظمة بقيادة العقيد رافائيل ديل ريغو (١٧٨٤–١٨٢٣) في بلدة كابيثاس دي سان خوان في اشبيلية وبدعم من ضباط آخرين. وواصل ديل ريغو تقدمه نحو الاندلس فأعلنت الحاميات دعمها له حتى وصلوا إلى سان فرناندو حيث بدأوا بالاستعداد لتنظيم مسيرة إلى مدريد، وعلى الرغم من أن المتمردين لم يكونوا بتلك القوة إلا أنهم اجبروا فرديناند السابع على القبول بدستور ٩ آذار ١٨٢٠ خوفاً من أن يستفحل الانقلاب فيصبح ثورة مطلقة[٣٠]. وبموجب دستور ١٨٢٠ مُنحت السلطة للوزراء الليبراليين فشُكِلت حكومة ليبرالية تقدمية وبدأ ما يسمى بحكم الثلاث سنوات الليبرالي (١٨٢٠–١٨٢٣) فاقتحم الثوار الليبراليون قصر آرانخويث الملكي في مدريد واحتجزوا فرديناند السابع فظل سجيناً في القصر خلال السنوات الثلاث التالية محتفظاً باللقب فقط. وفاز ديل ريغو في الانتخابات النيابية في آذار ١٨٢٢، واحتشد انصار فرديناند السابع في بلدة اورغل في كاتالونيا شمال شرق إسبانيا محتفظين بالسلاح بأنتظار عودة الحكم المطلق[٣١].

انقسم الليبراليون في فترة حكم الثلاث سنوات الليبرالي بين معتدلين ومتطرفين، وشهدت البلاد عدم استقرار سياسي نجم عن السخط على النظام الملكي والصراعات الدستورية الناجمة عن التنافس بيت المنفيين والمعتدلين، وطالب الليبراليون بتقديم السلطة التنفيذية على التشريعية والسيادة الوطنية على الملك، إلى جانب الدعوة إلى مزيد من الانفتاح على الحريات والاصلاح الإجتماعي. شكلت الحكومة الدستورية من المعتدلين برئاسة ايسبيو بارداخي(١٨٢١–١٨٢٢)، وفي ٩ تموز ١٨٢٢ جرت مناورة للملك لإعادة توجبه الوضع السياسي لصالحه وذلك بالإستفادة من استياء الحرس الملكي الذي حيدته

المليشيا الوطنية في اشتباك في مدريد، وثم تشكلت حكومة بقيادة انفارنيستو فرناندیز(١٨٢٢-١٨٢٣). وعلى الرغم من هزيمة انصار الملك في مدريد إلا أن حرباً اهلية اندلعت في قشتالة وطليطلة والاندلس، فبدأت الخلافات في المحاكم والصحافة والجمعيات السرية في حين كان فرديناند السابع يتفاوض سراً مع التحالف المقدس (روسيا والنمسا وبروسيا) لغزو إسبانيا، واستغل سخط الحرس الملكي وتدريب بعض الوحدات العسكرية على حرب العصابات التي شكلها مزارعون رفضوا الثورة الليبرالية التي اضرتهم اكثر مما أفادتهم، وافلاس خزينة الحكومة التي تفاوضت على قروض مدمرة مما أضحى من المستحيل تحقيق ثورة ليبرالية[٣٢].

وخلال حكم الليبراليون أعادت الحكومة التقدمية تنظيم إسبانيا وتقسيمها إلى ٥٢ محافظة، بهدف الحد من الحكم الذاتي للأقاليم الذي تتمتع به منذ حكم آل هابسبورغ في القرنين السادس عشر والسابع عشر. أما الاقاليم المعارضة للتقسيم (اراغون ونافار وكاتالونيا) إذ شاركت فرديناند السابع في كراهية الحكومة الليبرالية، كما ادت المحاولات لإحداث ثورة صناعية إلى نفور اصحاب الحرف القديمة فضلاً عن ألغاء محاكم التفتيش التي أعادها فرديناند السابع. إذ أُتهمِت الحكومة الليبرالية بأنها حكومة متفرنسة شكّلها الذين أضطروا للخروج من المملكة وحاول المتطرفين الليبراليين القيام بثورة على ما تبقى من الملكية وإزاحتها. وفي عام ١٨٢٢ ازداد التوتر وعدم الاستقرار السياسي في اسبانيا بعد انتخاب حكومة ليبرالية متطرفة، فبدأ الجيش يعاني من التزعزع بسبب فشل الحكومة في عملية تحسين الاقتصاد الإسباني[٣٣]. واضحى هناك تناغم في اوربا حول القلق الشديد من حكومة إسبانيا الليبرالية و الدهشة من قساوتها لدرجة التدخل بأسم فرديناند السابع، فعقد مؤتمر فيرونا في ايطاليا عام ١٨٢٢ بمقتضى احكام التحالف الخماسي ١٨١٤ المكون من روسيا والنمسا وفرنسا وبروسيا وانكلترا لدراسة الوضع في إسبانيا، فسمح المؤتمر لفرنسا بالتدخل وكان لويس الثامن عشر ملك فرنسا LOUIS XVIII (١٨١٤-١٨٢٤) متحمساً لأنهاء التجربة الليبرالية في إسبانيا واعلنت الدول المتخالفة تأييدها ودعمها مادياً لهُ. فأرسل في ٧ نيسان ١٨٢٣ عبر جبال البرانس جيشاً بلغ ١٠٠,٠٠٠ مقاتل بقيادة دوق انغولم أَطلق عليه ابناء سانت لويس حفاظاً على عرش اسبانيا لحفيد هنري الرابع ملك فرنسا، وقد قاوم الجيش الإسباني المشحون بالانقسامات مقاومة بسيطة أمام القوات الفرنسية في معركة تروكاديرو في ٣١ آب ١٨٢٣ التي انتهت بأنتصار ابناء سانت لويس. ويعرف هذا الغزو في فرنسا بأسم البعثة الفرنسية أما في إسبانيا فيسمى بحملة مائة الف من ابناء سانت لويس، وأُفرج عن فرديناند السابع الذي عاد إلى الحكم المطلق خلال العشرية المشؤومة (١٨٢٣-

١٨٣٣). وأُعدم رافائيل ديل ريغو شنقاً في ٧ تشرين الثاني ١٨٢٣ في مدريد فأصبح شهيد القضية الليبرالية في إسبانيا وتم احياء ذكراه في نشيد الجمهورية الإسبانية الثانية (نشيد ديل ريغو)[٣٤].

رابعاً: العقد المشؤوم ١٨٢٣-١٨٣٣

مصطلح أطلقه الليبراليون على مدى العشر سنوات الاخيرة من حكم فرديناند السابع منذ إلغاء دستور ١٨١٢ في ١ تشرين الاول ١٨٢٣ حتى وفاته في ٢٩ ايلول ١٨٣٣، ويُعد العقد أو العشرية المشؤومة مرحلة جديدة عادت فيها السلطة المطلقة وغادر في تلك الفترة اغلب مثقفي البلاد او ما يسمى المنفيين إلى لندن حيث تلقى بعضهم مساعدة نقدية من بريطانيا لدورهم في حرب الاستقلال ضد نابليون، ومنهم من رحل إلى باريس ومالطا والولايات المتحدة الامريكية حيث كان موقف الحكومة الليبرالية اقل عدائية بكثير من حكومة الملك، أما الذي أستقر في إسبانيا فأضطر إلى الخضوع لعملية التصحيح ومن لم يخضع يتعرض للأعدام أو التهميش. وفرضت رقابة متشددة على كل المؤسسات لاسيما الجامعات فضلاً عن إعادة المؤسسات السابقة مثل تنظيم اليسوعيون والأديرة، ونقل مناطق الحكم الذاتي إلى محافظاتها السابقة اراغون ونافار وكاتالونيا[٣٥]. وأستمرت الجيوش الفرنسية في إسبانيا بدورها الفعلي بأنها حامية للنظام، إلا أن تلك الكلفة الباهضة أضرت الخزينة الإسبانية التي استنزفتها الحكومة الليبرالية من قبل. وفي عام ١٨٢٣ أسس فرديناند السابع ميليشيا (المتطوعين الملكيين) كوسيلة لقمع المعارضة الليبرالية لعدم ثقته بالجيش واتهامه بالليبرالية[٣٦].

شهد هذا العقد سلسلة من اعمال الشغب ومحاولات القيام بالثورات، مثل تلك التي اندلعت في مدينة توريخوس وسط إسبانيا بتمويل الليبراليين الانكليز في ١١ كانون الاول ١٨٣١. وبصرف النظر عن الجانب الليبرالي فأن سياسة فرديناند السابع ادت إلى استياء حزب المحافظين ففي عام ١٨٢٧ اندلع تمرد في كاتالونيا وبلنسية واراغون والباسك واندلوسيا بدعم من الرجعيين بسبب فشل فرديناند السابع في إعادة محاكم التفتيش. وتمكن ٣٠,٠٠٠ رجل من السيطرة على معظم كاتالونيا والمناطق الشمالية وتشكيل حكومة ذاتية، فتحرك فرديناند السابع نحو طراغونة جنوب كاتالونيا ليخمد ثورتها حيث وعد حينها بإصدار عفواً رسمياً ولكن بمجرد أستسلام الثوار أقدم على إعدام قادتهم ونفي آخرين إلى فرنسا. وبعد إنتصار ثورة ١٨٣٠ الدستورية في فرنسا حاول الليبراليين الاسبان المنفيين تنظيم صفوفهم وإطلاق التصريحات والتي فشلت كلها في إستعادة دستور ١٨١٢ ووضع حد لملكية فرديناند السابع المطلقة مثلما حدث في ثورة توريخوس كانون الاول ١٨٣١ التي انتهت بإعدام جميع الثوار بدون محاكمة[٣٧].

انقسم اتباع الحكم المستبد بين مستبد أصلاحي انصار الحكم المطلق و مستبد متطرف الذين دافعوا عن الاستعادة الكاملة للحكم المطلق بما في ذلك إعادة محاكم التفتيش التي نصح الاصلاحيين فرديناند السابع بعدم إرجاعها بعد إلغائها من قبل الليبراليين خلال حكم الثلاث سنوات. وكان الدون كاروس شقيق فرديناند السابع وولي عهده من المتطرفين، والجدير بالذكر إن فرديناند السابع من بعد ثلاث زيجات لم يُنجب له طفل يرثه لذلك اعلن في ايلول ١٨٢٩ أنه ينوي الزواج مرة اخرى فوقع اختياره على الاميرة ماريا كريستينا دي بوربون من نابولي فتزوجها في كانون الاول ١٨٢٩. ولإثارة مزيداً من حالات عدم الإستقرار، أصدر فرديناند السابع مرسوماً ملكياً في ٣١ آذار ١٨٣٠ الذي صدّق عليه والده شارل الرابع في بداية عام ١٧٨٩ ولكن لم يُعلن عنه حتى ذلك الحين وبموجبه يُلغى القانون السالي لسنة ١٧١٣ الذي أصدره الملك فيليب الخامس PHILIP V (١٧٠٠-١٧٤٦) وينص على استبعاد الإناث من وراثة العرش، وبذلك سمح مرسوم ١٨٣٠ للإناث بوراثة العرش الإسباني في حالة عدم توفر ورثة ذكور. فأعلن فرديناد السابع إن كان له ذرية سواءاً ولداً او بنتاً فإنه سيخلفه، فأنجبت له زوجته ماريا كريستينا في ١٠ تشرين الاول ١٨٣٠ إبنته ايزابيلا الثانية ملكة إسبانيا المستقلة[٣٨]. ادى إقرار ذلك المرسوم الى إبعاد الدون كارلوس عن وراثة العرش ومنحه لها، ولكن كارلوس واتباعه رفضوا ذلك وحاولوا استغلال فرصة مرض فرديناند السابع التي ادت إلى احداث شقوبيا في ١٦ ايلول ١٨٣٢، فعندما كان الملك يقضي فترة نقاهة مع زوجته ماريا كريستينا بقصره في شقوبيا في اقليم قشتالة تعرض لضغط وخداع من قبل الوزراء برئاسة فرانسيسكو كالومارد الذين أكدوا له أن الجيش لن يؤيده في ولاية العهد عند موته وذلك في محاولة لتجنب البلاد حرباً أهلية، وعليه وقع فرديناند السابع مرسوماً في ١٨ ايلول ١٨٣٢ ينص على إعادة العمل بالقانون السالي الذي يمنع الإناث من وراثة العرش. ولكن بمجرد إستعادة فرديناند السابع حالته الصحية طرد الوزراء الذين خدعوه لمساندة الدون كارلوس وأصدر قراراً بإلغاء مرسوم ١٨ ايلول ١٨٣٢ الذي لم يصدر في الصحيفة الرسمية وقعه فرديناند السابع بشرط عدم نشره إلا بعد وفاته. ولكن الكارليين أتباع الدون كارلوس أصروا على إعلانه فكانوا المسؤولين عن نشره، وبذلك عادت ايزابيلا ذات السنتين لتكون وريثة للعرش فقرار فرديناند السابع إلغاء القانون السالي في ٣١ آذار ١٨٣٠ اغلق باب العرش امام الدون كارلوس[٣٩].

شكّل فرديناند السابع حكومة جديدة في ١ تشرين الاول ١٨٣٢ برئاسة وزير الخارجية فرانسيسكو برموديز من تيار اليمين المعتدل وتسلّم وزرائه المناصب بدلاً من المتطرفين، فبدأ بسياسته إلى تعزيز

التقارب مع الاحرار المعتدلين، وبالتالي الشروع في عملية الانتقال السياسي بعد وفاة الملك والحكم تحت وصاية ماريا كريستينا وإعادة فتح الجامعات التي اغلقها الوزير كالومارد لتجنب انتقال ثورة ايلول ١٨٣٠ في فرنسا. وأصدر عفوا لليبراليين المنفيين وسمح لهم بالعودة إلى إسبانيا فضلاً عن تشكيل وزارة جديدة للأشغال العامة والطرق من اجل الدفع بعملية التغيير الشامل في البنية التحتية التي كانت تعاني من تدهور كبير في عهد فرديناند السابع. كما طرد خمسة زعماء للمستعمرات متشددين مساندين للدون كارلوس وأرسل بدلاً عنهم موالين للحكومة، وقد أصدر أمراً بالسيطرة على المتطوعين الملكيين ونزع سلاحهم إذا تطلب الأمر. شهدت المملكة في السنوات الاخيرة من حكم فرديناند السابع استقراراً داخلياً نتيجة تحسّن الوضع المالي للحكومة بعد انتهاء حرب الاستقلال لأمريكية حتى ارتقى الوضع الاقتصادي وإجمالاً شهدت إسبانيا في عهده سلاماً هشاً[٤٠].

أصيب فرديناند السابع في السنوات الاخيرة من حياته بمرض شديد ادى إلى فقدانه القدرة على التحكم بشؤون مملكته، فتولت زوجته ماريا كريستينا الوصاية على ابنتها ايزابيلا التي بلغت من العمر ثلاث سنوات، ورغم أن الدون كارلوس المطالب للعرش من المؤيدين للإستبداد، إلا أن ماريا كريستينا قررت الحصول على دعم المعارضة الليبرالية فأدت سياستها إلى ازدياد الكراهية بين أنصار كارلوس. وفي ٢٩ ايلول ١٨٣٣ توفي فرديناند السابع فنصّب كارلوس نفسه وريثاً شرعياً للعرش بأسم كارلوس الخامس وكانت هذه شرارة البداية للحرب الكارلية الاولى لوراثة التاج بين اتباع ايزابيلا (الإيزابيليون) أو (الكرستينيون) نسبة لوالدتها الوصية وبين الكارليين[٤١].

اما موقف الامبراطورية الإسبانية في العالم الجديد من قضية فرديناند السابع فأنها أيدته بقوة ضد المغتصب النابليوني للعرش رغم أن جوزيف بونابرت وعد بإصلاحات جذرية لاسيما في مركزية الدولة. وهذا من شأنه يجعل السلطات المحلية في إمبراطوريتها الامريكية مستقلة عن مدريد، إلا أن غالبية الامريكيين الإسبان استمروا في دعم فكرة الحفاظ على الملكية تحت حكم فرديناند السابع ولكن ليس لدعم الملكية المطلقة. وطالبوا بالحكم الذاتي وعموماً فأن المجالس العسكرية في الامريكيتين رفضت الحكومات الفرنسية والإسبانية لذلك اندلعت الثورات المطالبة بالاستقلال عن الحكم الإسباني، فكان تصرف الامريكيون الإسبان تجاه ثوراتهم مشابهاً لما حدث في شبه الجزيرة الإسبانية فأضفوا الشرعية على أعمالهم من خلال قانونهم التقليدي الذي ينص على إن السيادة تعود إلى الشعب في غياب الملك الشرعي. وقد رفضوا الوصاية الإسبانية المعزولة والمحاصرة في قادس (١٨١٠-١٨١٢) ودستور ١٨١٢ رغم أنه منح الجنسية الإسبانية لسكان المناطق التي تخضع للتاج الملكي الإسباني.

وهذا يعني أن نجاح الاضطرابات في المستعمرات الإسبانية سوف يؤدي إلى حرمان إسبانيا من اهم مصادر الدخل، وعلى هذا الأساس أرسل فرديناند السابع عدة حملات لدحر المتمردين بعد رفضه التفكير بأي تسوية عن طريق المفاوضات لكنه فشل في انقاذ الموقف هناك فقد اتخذت مستعمرات إسبانيا في البر الامريكي مسارات منفصلة وللأبد مما أدى إلى اندلاع حرب الاستقلال(٤٢)، فأعلنت عدة مستعمرات استقلالها في مقدمتها الباراغواي وفنزويلاً عام ١٨١١ والارجنتين عام ١٨١٦ وتشيلي عام ١٨١٨، فضلاً عن ولاية لويزيانا التي اصبحت عام ١٨١٢ ضمن الاراضي الامريكية بعد شرائها من فرنسا عام ١٨٠٣، وفي ٢٢ شباط ١٨١٩عقد الجانبان الامريكي والإسباني اتفاقية آدمز–أونس التي بموجبها اصبحت فلوريدا جزءاً من الاراضي الأمريكية وتضمنت رسم خط حدود نهائي بين الاراضي الامريكية والمستعمرات الإسبانية، وفيما بعد أصبحت تكساس ونيومكسيكو واريزونا وكاليفورنيا ونيفادا ويوتاه واركنساس وميسوري جزءاً من الولايات المتحدة الامريكية(٤٣).

أما سياسية الحكومة الليبرالية الجديدة تجاه مستعمراتها الامريكية فأنها استبدلت نظام القمع السياسي بالمفاوضات، فأرسلت مفاوضين بدلاً من الجيوش لجذب مؤيدي الاستقلال الذي عرض عليهم الولاء للحكم الملكي الإسباني مقابل اعتراف إسبانيا باستقلالها واعلنت الحكومة عن وقف اطلاق النار لإجراء مفاوضات مع المتمردين للقبول بدستور ١٨١٢، ووفقاً لذلك فأن على إسبانيا انهاء الاضطهاد واصدار عفواً عاماً عن المسلمين، وإلا فأن الحرب تستمر. فلم يتمكن المفاوضبن من انهاء المفاوضات بعد مطالبة الوطنيين الاعتراف باستقلالهم، فأعلنت البيرو وكولومبيا والاكوادور وبوليفيا استقلالها(٤٤). كما نالت المكسيك استقلالها عام ١٨١٢ عندما انقلب الضابط في الجيش الملكي اغوستين دي اتوربيدي بعد تحالفه مع زعيم الثوار فيسنتي غيريرو. ولم تبد الحكومة الليبرالية اهتماماً قوياً في إعادة غزو المستعمرات مثلما كان فرديناند السابع مع انهم رفضوا استقلال المكسيك، واستقلت دول امريكا الوسطى واندمجت مع المكسيك لفترة وجيزة ١٨٢٢–١٨٢٣ إلا أنها اختارت طريقها الخاص بها بعدما اصبحت المكسيك جمهورية، وبعد عودة فرديناند السابع إلى الحكم على ١٨٢٣ لم يستطع وضع حداً للمتمردين بسبب دعم بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية للجمهوريات الجديدة في امريكا اللاتينية بعد اعلان مبدأ مونرو عام ١٨٢٣. وأظهرت خيانة الجيش الاخيرة لملك بأن الحكومة وجيشها غير جديرين بالثقة، وثبت ان حاجته إلى الاستقرار الداخلي اكثر اهمية من استرداد مستعمرات الإمبراطورية. فأرسلت إسبانيا عدة حملات لاستعادة سيطرتها على فنزويلا عام ١٨٢٧ والمكسيك عام ١٨٢٩، ولكن وفاة فرديناند السابع عام١٨٣٣ جعلت إسبانيا تتخلى عن جميع

مخططاتها العسكرية لإستعادة المستعمرات. أما باقي الاقاليم فقد قررت مصيرها وبدا لديها حكم ملكي بدون الملك كما كان الحال في المكسيك مع اغوستين دي إتوربيدي ومحاولته الفاشلة لإنشاء إمبراطورية المكسيك بأستثناء البرازيل التي كانت البلد الوحيد من المستعمرات الإسبانية فيها نظام ملكي مستقر تحت حكم الملك بيدرو الاول Pedro I (١٨٢٢-١٨٣١) وابنه بيدرو الثاني Pedro II (١٨٣١-١٨٨٩)، ولم يبقَ بحوزة اسبانيا من العالم الجديد عام ١٨٦٥ الا كوبا وبورتوريكو والفلبين وغوام والجزر المجاورة لها في المحيط الهاديء [٤٥].

خامساً: الحرب الكارلية الأولى ووصاية ماريا كريستينا دي بوربون على العرش ١٨٣٣-١٨٤٣:

وضع الليبراليين الإسبان أمالهم في ماريا كريستينا بعد ان توسموا فيها بعض علامات الليبرالية والإصلاح، لكنها اعلنت عن نيتها في عدم تنفيذ أي أصلاحات ووقوفها ضد المحافظين المتمردين اتباع الدون كارلوس الذي اعلن ألتزامه بإمتيازات ومواثيق ما قبل عهد آل بوربون فحظي بدعم اقاليم الباسك واراغون وكاتالونيا إلا أن تمرد الكارليين فشل وطردوا من معظم اراضي اراغون وكاتالونيا بحيث اجبروا على الاعتصام في نافار نهاية عام ١٨٣٣. وفي تلك اللحظة الحرجة ظهر الجنرال الباسكي توماس دي زومالاكاريغي الذي شارك في حرب الاستقلال وعينه الدون كارلوس قائداً عاماً لقواته، فقلب زومالا كاريغي الموازين خلال أشهر لصالح الكاليين حيث طرد القوات الحكومية من معظم نافار وشن حملة على اراغون، فتمكن بحلول عام ١٨٣٥ من تحويل الجيش الكارلي من فرقة محبطة الى جيش محترف تعداده ٣٠,٠٠٠ عسكري مسيطراً على جميع الاراضي شمال نهر إيبرو بإستثناء المواني المحصنة على الساحل الشمالي[٤٦].

اصبحت حكومة ماريا كريستينا في موقف حرج بعد اقتراب الجيش الكارلي من مدريد، إلا إنها تلقت تأييداً من فرنسا التي ازاحت بثورتها النظام الملكي الرجعي لشارل العاشر بنظام ملكي ليبرالي بتتويج لويس فيليب (١٨٣٠-١٨٤٨) عام ١٨٣٠ الذي كان متعاطفاً مع قضية كريستينا، وكذلك حكومة اليمين البريطاني بزعامة ملبورن الذي طالب بتشكيل متطوعين وتجهيز مساعدات مادية لإرسالها لإسبانيا. في هذا الوقت تحركت قوات زومالا كاريغي نحو مدريد لإسقاطها، إلا إنه توفي بعد إصابته برصاصة في ساقه، فتدهور وضع الكارليين بعد ان فقدوا قائدهم ثم فشلوا في الاستيلاء على مدريد، ووصلت التعزيزات البريطانية من العتاد والجنود إلى المملكة الإسبانية فحققت القوات الحكومية بقيادة الجنرال بالدوميرو إسبارتيرو (١٨٣٩-١٨٧٩) انتصاراً في معركة لوتشانا عام ١٨٣٦، ثم عقدت اتفاقية بيرغارا في مقاطعة غيبوثكوا في ٣١ آب ١٨٣٩ بين إسبارتيرو وثلاثة عشر ممثلاً لجنرال

ماروتو قائد القوات الكارلية وبذلك انتهت الحرب الكارلية الاولى في شمال إسبانيا، وتم طرد الكارليين الى الشمال ونفي الدون كارلوس مرة اخرى(٤٧).

والجدير بالذكر إن مؤيدي الحكم الذاتي الاقليمي دعموا القضية الكارلية فتمكن إسبارتيرو من إقناع ماريا كريستينا لإيجاد حل توافق مع اصحاب الإمتيازات بشأن قضية الحكم الذاتي الاقليمي لتحافظ على ولائهم، فنجحت في حماية اصحاب الامتيازات بموجب اتفاقية بيرغارا. وقد وقعت ماريا كريستينا على دستور ١٨٣٧ بمبادرة من حزب التقدم (دعاة الليبرالية المتطرفة) المطالب بالأصلاح الشامل وتوافق الآراء مع حزب الوسط المعتدلين (دعاة الليبرالية المحافظة) للسماح بالتناوب بالحكم بين الليبراليين لتحقيق الاستقرار وقد زاد ذلك من صلاحيات الكورتيس، فأصبحت الدولة مسؤولة عن صيانة الكنيسة إذ أدت مشاعر العداء لرجال الدين إلى تفكك الجماعات الدينية مثل اليسوعيون مما قلص بشدة من قوة الكنيسة في اسبانيا. وصلت الخزينة الملكية إلى الافلاس بسبب الديون فقدم رئيس الحكومة خوان الباريث ميندیثابال(١٨٣٥-١٨٣٦) عام ١٨٣٦ برنامجاً ينص على مصادرة املاك الكنيسة وبيعها ولاسيما الأديرة والعقارات، وسبب ذلك يكمن في إن الكنيسة تمتلك مساحات واسعة من الاراضي المهملة في إسبانيا التي تعود إلى زمن الملوك فيليب الثاني وفيليب الرابع(٤٨). كما اصدرت حكومة ميندیثابال قانوناً يضمن حرية الصحافة، لكن ماريا كريستينا شرعت في حملة لإلغاء دستور ١٨٣٧ بعد زوال تهديد الكارليين مما أثار غضب الليبراليين، كما حاولت تقويض حكم البلديات عام ١٨٤٠ ففشلت مما أجبرها على تنصيب إسبارتيرو رئيساً للحكومة، فأستقالت ماريا كريستينا من الوصاية بعد محاولة إسبارتيرو البدء ببرنامج الاصلاح. فقام المجلس النيابي بتعيين إسبارتيرو وصياً في آيار ١٨٤١ وكان عديم الخبرة بالسياسة لكنه شديد التسلط في مهام الوصاية، وأشتد خلاف الحكومة مع إسبارتيرو حول اختيار اوغستين ارغيليس معلماً للملكة ايزابيلا وهو سياسي ليبرالي مما اثار ماريا كريستينا التي كانت موجودة في باريس فجذبت دعم المعتدلين في الكورتيس، وفي ايلول عام ١٨٤١ حاول الكارليون القيام بأنقلاب لطرد الملكة إلا أن إسبارتيرو سحق تمردهم بقسوة مما أدى إلى تراجع شعبيته ومعارضة الكورتيس ضده وتم تعيين خوسيه رامون روديل رئيساً للوزراء. وفي عام ١٨٤٢ اندلعت انتفاضة في برشلونة ضد سياسة التجارة الحرة فقصف إسبارتيرو المدينة مما أدى إلى اضعاف سلطته، وفي آيار ١٨٤٣ تشكل ائتلاف معتدل ليبرالي بدعم من الجنرالان رامون نارفايس وفرانسيسكو سيرانو فأطاحا بإسبارتيرو الذي هرب إلى انكلترا واضعاً نهاية لعهد الوصاية(٤٩).

سادساً: حكم المعتدلون والحرب الكارلية الثانية:

أعلن اعضاء الكورتيس في تشرين الثاني ١٨٤٣ عدم تنصيب وصياً جديداً بسبب الثورات والانقلابات التي شهدتها المملكة فضلاً عن بلوغ الملكة ايزابيلا الثانية (١٨٣٣-١٨٦٨) السن القانوني لتولي العرش والتي اطلق على عهدها (ذات الاقدار الحزينة)، فكانت محاطة بمجموعة من المصالح المتنافسة ذات سياسة متناقضة تذبذبت بينها كما فعلت والدتها من قبل، إذ تولى ساليستيانو اولوزاغا الليبرالي منصب رئيس الحكومة في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٤٣ إلا أنه لم يحظ بشعبية مريحة في الكورتيس، وزعم أن الملكة سمحت له بحل الكورتيس لكن الملكة انكرت دعمها له فتعرض للأتهام بأنه أجبر الملكة على تشكيل الحكومة فأضطر للأستقالة وخلفه في المنصب لويس غونزاليس برافو المعتدل (٥ كانون الاول ١٨٤٣- ٣ ايار ١٨٤٤) مستهلاً عشر سنوات من حكم المعتدلين (حزب الوسط دعاة الليبرالية المحافظة أنصار دستور ١٨١٢) أو العشرية المعتدلة استمر حكمهم لمدة عشر سنوات (١٨٤٤-١٨٥٤) بفضل دعم الملكة، مما حرم التقدميين (دعاة الليبرالية المتطرفة) من اي فرصة للمشاركة في الحكومة(٥٠). وكانت إدارة مملكة ايزابيلا غير مستقرة نتيجة لتعدد أحزاب المعارضة التي تطالب بأستمرار بأن تتولى الحكومة، وفي عام ١٨٤٥ كتب المعتدلون دستوراً جديداً مدعوماً من حكومة الجنرال رامون نارفايس التي تشكلت في ٣ آيار ١٨٤٤-١٢ شباط ١٨٤٦، فكان دستور ١٨٤٥ القانون الاعلى خلال فترة حكم ايزابيلا الثانية واستمر ساري المفعول حتى إعلان دستور ١٨٦٩. فبدأت سلسلة من الاصلاحات لتحقيق الاستقرار في المملكة في مقدمتها اصلاح النظام الضريبي الذي أُهمل منذ عهد شارل الرابع فنُظمت الموارد المالية مما جعل الحكومة قادرة على إعادة بناء الجيش ثم بدأ بالشروع بتحسين البنية التحتية للدولة والقيام بحملات في شمال افريقيا كان لها الاثر الكبير في تحسين الوضع الاقتصادي للمملكة، كما شهد عهد ايزابيلا الثانية تقدماً بفضل وجود العديد من خطوط سكك الحديد والتي تعتبر الاولى من نوعها في الجزيرة لأنها تربط ما بين ماتارو وبرشلونة، وكذلك أعادت فتح الجامعات التي أُغلقت في عهد والدها، ولكن ظل النظام التعليمي في عهدها مهملاً فكانت المملكة تعاني من انخفاض كبير في عدد المدارس(٥١).

في ١٠ تشرين الثاني ١٨٤٥ تزوجت ايزابيلا الثانية من ابن عمها الأمير فرانثيسكو دي اسيس دي بوربون دوق قادس حيث كان والده الامير فرانثيسكو دي باولا أخ فرديناند السابع، أما اختها الصغرى لويزا فيرناندا تزوجت من انطونيو دوق مونتبينسير ابن ملك فرنسا لويس فيليب، مما أدى إلى تدهور العلاقات الفرنسية – البريطانية في السنوات الاخيرة من حكم ايزابيلا الثانية بسبب التقارب الفرنسي –

الإسباني ، وساهمت تلك القضية في سقوط لويس فيليب عام ١٨٤٨[٥٢]. أما عن موقف حكومة نارفايس من القضية الكارلية في عام ١٨٤٦ اندلع تمرد في شمال كاتالونيا كان ايذاناً ببدء الحرب الكارلية الثانية فقد شن المتمردون بقيادة رافائيل تريستاني حرب عصابات ضد القوات الحكومية واعلنوا دعمهم للكونت كارلوس السادس ابن الدون كارلوس، إذ بلغ تعداد الجيش الكارلي ١٠,٠٠٠ عسكري بقيادة الجنرال كابريرا . وفي كانون الثاني ١٨٤٩ اندلعت معركة باسترال بين الطرفين ولكنها انتهت بدون نتيجة حاسمة، وقد اصيب كابريرا فيها وتم اخراجه من إسبانيا للعلاج فتسبب ذلك بأنهيار التمرد في آيار ١٨٤٩ ولكن على الرغم من ذلك استمر الكارليون يقاتلون لإبقاء الحكم المحافظ بل وحتى المطلق[٥٣].

في ١٠ كانون الثاني ١٨٥١ تألفت حكومة خوان موريللو ذو النزعة الاستبدادية التي أقترنت بالأصلاح الاقتصادي، وفي ٢ كانون الاول ١٨٥٢ اعلن عن سياسته الجديدة التي تنص على الحد من صلاحيات الكورتيس وقدرة السلطة التنفيذية على تشريع المراسيم في اوقات الازمات. إلا أنه وبعد ١٢ يوماً من إعلانه تمكن الكورتيس من اقناع الملكة في إقالة موريللو وتشكيل وزارة جديدة في ١٤ كانون الاول ١٨٥٢ برئاسة رونكالي الذي حافظ على علاقته مع الكورتيس، ولكن الجيش لم يكن راضياً عنه فبعد عدة أشهر تمكن من الاطاحة به بعد اقناع الملكة ليحل محله الجنرال فرانسيسكو لرسوندي في ١٤ تموز ١٨٥٣. إلا أن الكورتيس رفض تدخل الجيش في شؤون الحكومة فعمل على إقالته وتعيين خوسيه سارتوريوس منذ ١٩ ايلول ١٨٥٣–١٧ تموز ١٨٥٤، الذي اكتسب سمعة سيئة لتزويره نتائج الانتخابات لصالحه فواجه معارضة عنيفة من الجانب الليبرالي، وقد أندلعت اعمال الشغب في المدن ضد فساد حكومة سارتوريوس تزامناً مع موجة ارتفاع اسعار الحبوب التي اجتاحت اوربا نتيجة حرب القرم (١٨٥٣–١٨٥٦) بين روسيا والدولة العثمانية فقد شهدت سرقسطة عدة حوادث في شباط ١٨٥٤ عندما حاول العسكريون انصار الحزب الديمقراطي القيام بأنتفاضة بدعم من العناصر المدنية لكنها فشلت، فعمل التقدميون المطالبين بالأصلاح السياسي و الاقتصادي والاجتماعي على كسر عقداً كاملاً من دكتاتورية المعتدلين[٥٤].

سابعاً: ثورة بيكالبارو ١٨٥٤ ونتائجها:

بعد عشر سنوات من حكم المعتدلين ادرك الإسبان مدى الفساد الحكومي الهائل في نظام المعتدلين الراسخ فضلا عن الازمة الاقتصادية، وحُرم الجميع من حق التصويت عدا الاغنياء مما ترك أقل من ١% من السكان المؤهلين للمشاركة في السياسة الانتخابية في البلاد مما اثار موجة احتجاجات وحركات تمرد(٥٥). وتزعم تلك الحركات القادة الليبراليين الذين لم يكونوا متفقين مع الحكومة المعتدلة بالتعاون مع التقدميين دعاة الليبرالية المتطرفة بزعامة الجنرال اسبارتيرو ومعهم ايضاً بعض المعتدلين مثل الجنرال ليوبولد اودونيل الذين كانوا يعارضون فساد الحكومة. فحدث تقارب بين الجنرال المعتدل نارفايس والمتشددين والمعتدلين خواكين باتشيكو وريوس روساس مع زعيم التقدميين الجنرال إسبارتيرو واولوزاغا الذي قدم لتشكيل لجنة انتخابية لتقديم مرشحين مشتركين في الانتخابات بهدف الحفاظ على حكومة تمثيلية، وقام باتشيكو وريوس روساس بالأتصال بعدد من الشخصيات العسكرية مثل الجنرال اودونيل والتقدميين كالجنرال دومينغو دولسي وروس دي اولانو، لتنظيم ثورة تهدف إلى إرغام ايزابيلا الثانية لتغيير حكومة سارتوريوس(٥٦).

خلال رئاسة سارتوريوس للحكومة كانت اغلب الشخصيات السياسية تلتقي في نادي الأمير Casino del Principe الذي تأسس عام ١٨٣٦ من قبل الطبقة السياسية المحافظة وسهل اجتماع الشخصيات السياسية وتوجيههم اجتماعياً، وهذا النادي كباقي الاندية الخاصة للرجال يكون قبول عضواً جديداً فيه عن طريق تقديمهُ من قبل عضو قديم وعلى هذا الاساس تتم المحافظة على الاعضاء الجدد وزيادة عددهم. اصبح نادي الامير مركز مدريد لتمثيل رجال السياسة والاعمال الاثرياء خلال العقد المعتدل لهذا كان هدفاً للهجمات من قبل الشعب خلال ثورة ١٨٥٤، ومن المحتمل كان سارتوريوس عضواً في النادي منذ عام ١٨٣٦(٥٧).

واجهت حكومة سارتوريوس عام ١٨٥٣ ازمة اقتصادية بسبب حالات الجفاف ومواسم الحصاد السيئة وضعف الخزينة التي سببت خسائر اقتصادية، وكان الفساد مسيطراً على الحكومة فأعضاء الكورتيس واصحاب المشاريع التجارية خلطوا مصالحهم الشخصية مع مُنح الدولة فمثلاً عقود سكك الحديد التي احتكرها ممثلي السلطة المقربين من الملكة ايزابيلا الثانية ووالدتها. واعلن الشعب العصيان ضد الحكومة وتم التحريض على ذلك من قبل الصحف السرية مثل صحيفة ايل مورثيلاكو (الخفاش) El Murielago. ومنذ تشرين الثاني ١٨٥٣ عقدت مجاميع معتدلة اجتماعات سرية وخلال ذلك ظل سارتوريوس في السلطة بدعم من ايزابيلا الثانية رغم علمه بتلك الاجتماعات التي هدفها الاطاحة به.

وفي ٣٠ كانون الاول ١٨٥٣ تشكلت لجنة من قبل المعارضين للحكومة برئاسة الجنرال اودونيل والجنرال اولانو والاخوين مانويل وخوسيه لاكونجا، وكان العامل المساعد للثورة قائمة قوانين سكك الحديد الجديدة فمصالحها المتضادة أثارت خلافاً شديداً بين اعضاء الكورتيس مما ادى إلى تعليق جلساته. بعد ذلك بدأ سارتوريوس بأضطهاد القادة العسكريين المعتدلين وعزل الضباط المعروفين عن مناصبهم العسكرية لاسيما في مدريد مثلاً نقل اودونيل إلى جزيرة تينيريفي في المحيط الاطلسي وما نويل لاكونجا إلى جزر الكناري في المحيط الاطلسي وخوسيه لاكونجا إلى جزر البليار في البحر الابيض المتوسط. لكن اودونيل لم يطع الأوامر وأخفى نفسه عن السلطات في مدريد لخمسة اشهر، وإن عملية نقل الضباط أثارت حمى الثورة في دم إسبانيا وفي اثناء ذلك تمكن خوسيه لاكونجا من الهروب إلى فرنسا وفي اثناء الطريق التقى بالقادة دولثي وهوري فأتفقوا على تنظيم انتفاضة ساراكوسا Saragosa، وفي ٢٠ شباط ١٨٥٤ قاد خوسيه لاكونجا الانتفاضة التي سرعان ما قُمعِت ولكنها قادت إلى انتشار الثورة في كافة انحاء إسبانيا(٥٨).

في ٢٢ شباط ١٨٥٤ شُن هجوماً شديداً ضد السياسيين المعارضيين في مدريد واغلبهم من اعضاء الكورتيس والصحفيين وغُلقت عدة جمعيات وصحف معارضة. وفي نيسان ١٨٥٤ اجتمع المتأمرون في منزل اودونيل واماكن اخرى حتى وصلت المؤامرة إلى النضوج، وفي١٣ حزيران أصبح كل شيء جاهز للبدأ بالعصيان وكان على القائد دولثي كمدير لسلاح الخيالة (الفرسان) أن يكسب ثقة وزير الحرب بلاسير فزوده بأدلة تبرهن على عدم انتمائه للمتآمرين بالرغم من مشاركته في المؤامرة السياسية. وعلى اي حال تم اختيار ٢٨ حزيران ١٨٥٤ بداية لأعلان الثورة عندما كان دولثي بصورة افتراضية أنه سوف يقوم بتدريب الفرسان وكان يحاول تجربة سروج جديدة للخيول في بلدة بيكالبارو Vicálvaro جنوب شرق مدريد والتي سميت الثورة بأسمها، فوجه عدة خطابات للكتائب التي يقودها أما اودونيل فقد غادر إلى تلك القرية والتحق به ٢٥ ضابط، وفي ٣٠ حزيران واجهوا القوات الحكومية في بيكالبارو وكانت النتيجة غير حاسمة لذلك انسحبت قوات اودونيل جنوباً فطاف لامانتشا ثم اتجه نحو البرتغال لأستقبال وحدات عسكرية اخرى، فالتقى بالجنرال سيرانو في مانثاناريس (اسم نهر يمر في مدريد) فأقنعه أن من الضروري إعطاء تلك الثورة منعطف جديد من خلال تقديم تغييرات سياسية(٥٩)، فأصدرا بيان مانثاناريس في ٧ تموز ١٨٥٤ تضمن مبادئ الثورة وولاءها للملكة، قائلاً: "إننا نرغب في المحافظة على العرش ولكن بشرط أن يكون العرش بدون تلك المجموعة الفاسدة في البلاط، وإننا نرغب في ممارسة صارمة للقوانين الأساسية وتحسينها لاسيما قوانين الانتخابات

والصحافة، وتخفيض الضرائب على اساس اقتصادي دقيق جداً، ونرغب بأن سنوات الخدمة والاستحقاق يتم احترامها في المناصب العسكرية والمدنية، وأجتثاث القرى من المركزية التي تفترسها"(٦٠).

إن التنازلات التقدمية في البيان الاول غيرت كلياً المعنى السياسي للثورة، وإن المجموعة العسكرية التي كانت في بداية الأمر هدفها تغيير الحكومة بدون الاعتماد على الشعب أصبحت الآن مدعومة كلياً من قبل الشعب الذي نجح في منح الثورة لمسة ديمقراطية من خلال الاضطرابات التي شهدتها المدن الإسبانية. ففي ١٢ تموز ١٨٥٤ أنتفض عمال النسيج في برشلونة الذين طالبوا بالاعتراف بجمعيات العمال من اجل التفاوض على تنظيم اجور العمال التي لا يمكن أن تتوافق مع الاسعار المرتفعة والبطالة التكنولوجية الناتجة من ادخال المكائن إلى المصانع والتي تقود إلى تسريح العمال فهددوا بحرق المكائن التي اطلقوا عليها اسم (البغال التي تعمل ذاتياً) للحصول على حق تأسيس الجمعيات، فالتحقوا بالثورة وهم يهتفون (جمعية الموت: العمل والخبز) وطالبوا بألغاء التجنيد الالزامي وضريبة المواد الغذائية(٦١).

في ١٣ تموز ١٨٥٤ تم الاعتداء على قصر الماركيز خوسيه دي سالامانكا وقصر لاس ريخاس الذي تسكنه ماريا كريستينا والتي نجحت بالهروب منه الى البرتغال، وقصر سارتوريوس في مدريد وسجن سالاديرو لتحرير البرلمانيين الديمقراطيين وتهديد الاغنياء بالأضرار بممتلكاتهم، واحتجاجات شعبية طالبت بتخفيض سعر الحبوب في ثامورا، وحرق سكة الحديد على نهر توريا في بالينثيا، واندلعت انتفاضات عنيفة مشابهة في كوينكا وثامورا وكوادا لاخارا وسرقسطة وبلد الوليد التي شهدت اضطرابات معادية للضرائب. وقد هتف الثوار بعودة المليشيا الوطنية وإلغاء دستور ١٨٤٥ والعفو العام عن السجناء السياسيين، وكان للقطاعات الاقتصادية دوراً كبيراً في تمويل الثوار(٦٢).

في ١٧ تموز ١٨٥٤ نشب عصياناً في ساحة مصارعة الثيران في مدريدا حيث احتشد مشجعوا مصارعة الثيران وبعض الساسة وبين هتافات المتمردين عزف الموسيقيين نشيد ديل رييغو الذي أثار الهياج الشعبي بشدة، وفي مناطق اخرى اختلطت الهتافات المضادة للأم الملكة بهتافات مدح اودونيل وإسبارتيرو. فبدأت قوات الحكومة بأطلاق النار رغبةً في إعادة تثبيت النظام إلا أنها فشلت بسبب مقاومة الثوار وأصدرت ايزابيلا الثانية قراراً بعزل سارتوريوس ليحل محله الجنرال دي كوردوبا ولكنه لم يلبث سوى يومين وحل محله دوق ريفاس ولكنه ايضاً لم يلبث سوى يومين بسبب أن متمردي مدريد ملئوا شوارع المدينة بالحواجز مما صعب من مهمة التفاوض لحل وسط مع زعماء الثورة. فاضطرت

الملكة الى حل الحكومة وتستدعي إسبارتيرو تنفيذاً لنصيحة والدتها لتشكيل الحكومة، ولقبول المنصب طالب إسبارتيرو بانعقاد مجلس تأسيسي ومطالبة الملكة الأم للرد على أتهامات الفساد، وتنشر ايزابيلا الثانية بياناً يعترف بالأخطاء التي ارتكبت، فوافقت على جميع الشروط في بيان نشرته في ٢٦ تموز ١٨٥٤، فدخل الجنرال إسبارتيرو مدريد في ٢٨ تموز ليبدأ حكم السنتين التقدميتين (١٨٥٤-١٨٥٦) (٦٣).

يتضح النشوب الحقيقي للموقف الثوري من خلال بناء المتاريس من الصخور والكراسي والبراميل وغيرها وتنظيمها بالأساليب الحديثة من قبل اللاجئين الفرنسيين في اسبانيا ومهندسين مناجم، والهجوم على منازل الوزراء والنبلاء وحرق بعض قصور رجال السياسة واصحاب المشاريع التجارية، وغلق صحيفة ايل ايرالدو (الرسول) الحكومية التي لم تتعرض إلى الرقابة لأنها صحيفة تتملق لأجراءات الحكومة. ومن اجل تفسير الشعور الاجتماعي خلال الاحتجاج الذي حول الممتلكات والمباني إلى رمز للعدو فضروري توضيح مفهوم الانتقام الاخلاقي للثوار لتفسير التمردات الناتجة من الغش في السلع والسعر المرتفع للخبز فقد هاجم الناس اصحاب المطاحن واستولوا على الخبز وبيعهِ بسعر عادل ثم سلموا المال الذي حصلوا عليه من بيع الخبز إلى اصحاب المطاحن (الانتقام الاخلاقي). وفي الاحتجاج الذي نناقشه طالب الشعب بأن نظام الحكومة يجب أن تحكمه الاخلاق والدستور ولذلك حاول الشعب تطبيق العدالة بمهاجمة رموز السلطة الفاسدة والإطاحة بالحكومة فكان هذا الانتقام الأخلاقي مؤشراً لعدالة شعبية(٦٤).

أن احداث عام ١٨٥٤ خلقها إستياء الشعب الإسباني ضد رموز السلطة الفاسدة فقد ارتكب الحزب الليبرالي المحافظ (المعتدل) فضائح فساد في فترة حرجة جداً من التاريخ الإسباني تتمثل بأزمة اقتصلادية شهدها العقد المعتدل (١٨٤٤-١٨٥٤)، فضلاً عن إفتقار الحكومة إلى القاعدة البرلمانية مما أدى إلى انعدام الأستقرار السياسي فقد وجهت إليها اتهامات بالفساد مثل التراخيص العشوائية لوضع خطوط السكك الحديدية دون إذن برلماني سليم. وكانت هجمات الثوار ضد اهداف محددة التي اصبحت بالنسبة للشعب رموزاً للسلطة المعتدلة فحُرقِت القصور والممتلكات الثمينة، وأصبحت اماكن إجتماع رجال السياسة المعتدلين والصحف الموالية لهم مركز للتكفير عن الذنوب للأنتقام الجماعي الذي تحكمه وجهة النظر الاخلاقية الشعبية. فالشعب منح لوناً مثيراً قوياً للأحداث وجعل حركة الثورة ذات نغمةٍ وطنية.

الهوامش

(١) فرديناند السابع (١٨٠٨-١٨٣٣): ولد في سان لورينثو دي الاسكوريال في ١٤ تشرين الاول ١٧٨٤، وهو ابن الملك كارلوس الرابع، شهد عهده النزاع بين فرنسا وتحالف قوات اسبانيا والبرتغال المعروف بأسم حرب شبه الجزيرة الايبيرية للاستيلاء عليها، بدأت الحرب عندما غزت الجيوش الفرنسية البرتغال عام ١٨٠٧ واسبانيا في عام ١٨٠٨، واستعمرت حتى عام ١٨١٤ وحروب الاستقلال الاسبانية الامريكية في بداية القرن التاسع عشر. توفي في مدريد عام ١٨٣٣، للمزيد من التفاصيل، ينظر: Charles E. Chapman, A history of Spain, New York, 1961, P. 489-491

(٢) مانويل كودوي (١٧٩٢-١٨٠٨): ولد في مدينة بطليوس عام ١٧٦٧، تولى منصب رئيس وزراء إسبانيا منذ عام ١٧٩٢-١٧٩، ١٨٠١-١٨٠٨. وكان مفضلاً لدى شارل الرابع وزوجته ماريا لويزا، لقب بـ(امير السلام)وتوفي في باريس عام ١٨٥١. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

The new Encyclopedia Britannica, Vol.5, P.326

(3) Raymond Carr, Spain 1808-1939, Oxford, 1966, P.79.

(4) H. Castro Bonez, Manejos de Ferdinando VII Contra sus Padres Y contra Gody, Madrid, 1930, P,397.

(5) Carr, Op. Cit., P.81.

(6) Christopher J. Ross, Spain 1812-1996, London, 200, P.8.

(7) V. G. Kiernan, Revolution of 1854 in Spanish history, Oxford, 1966, P.34.

(8) Quoted in: Carr, Op. Cit., P.81.

(9) Ross, Op. Cit., P.10.

(10) Kiernan, Op. Cit., P.36.

(11) Charles Tilly, European Revolutions 1492-1992, Cambridge, 1993, pp.86-87.

(12) Ibid, P.88.

(13) Adrian Shubert, Asocial history of modern Spain, London, 1990, P.64.

(14) Ibid, P.64.
(15) Carr, Op. Cit., P.83.
(16) Stanley Payne, Politics and the military in modern spain, London, 1967, P.20.
(17) Carr, Op. Cit., P.83.
(18) Pierre Vilar, Spain: Abrief History, 2nd ed, Oxford, 1977, P.58-60.
(19) Jaime Virvs, Approaches to the history of Spain, London, 1970, P.121-130.
(20) Bonez, Op. Cit., P.399.
(21) David. R. Ringrose, Spain 1700-1900, Cambridge, 1996, P.82.
(22) Carr, Op. Cit., P.92.
(23) Ibid, P.93.
(24) Karl Marx, Revolutionary Spain, Article First published in the newspaper "New York Daily Tribune", March 23, 1855, P.621.
(25) Rhea Marsh Smith, Spain A modern history, The University of Michigan, 1965, P.297-299.
(26) Carr, Op. Cit., P.107-108.
(27) Marx, Op. Cit., P.621.
(28) Harold Livermore, Ahistory of Spain, London,1958, P.365-367.
(29) Carr, Op. Cit., P.122.
(30) Chapman, Op. Cit., P.496.
(31) Livermore, Op. Cit., P.365.
(32) Smith, Op. Cit., P.312-315..

(33) Isabel Burdiel and María Romeo, Old and new liberalism: the making of the Spanish Liberal Revolution 1808-1844, Bulletin of Hispanic Studies, 1998, P.105-106.

(34) Carr, Op. Cit., P.146-147.

(35) Smith, Op. Cit., P.312-314.

(36) Shubert, Op. Cit., P.24.

(37) Carr, Op. Cit., P.148.

(38) Rafael Altamira, A history of Spain From the Beginnings to the Present day, New York, 1949, P.553-554.

(39) Carr, Op. Cit., P.152.

(40) Livermore, Op. Cit., P.369.

(41) P. Heywood, The Government and Politics of Spain, London, 1995, P.72.

(42) Timothy Anna, Spain and the loss America, Lincoln, 1983, P.52-53.

(٤٣) ميثاق شيال زوره، السياسية الامريكية تجاه المكسيك ١٨٢١-١٨٣٨،ط١، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٧، ص٢٥-٢٦، ٣١-٤٥.

(44) Atamira, Op. Cit., P.548-550.

(45) Ibid, P.550-551.

(46) Carr, Op. Cit., P.158.

(47) Livermore, Op. Cit., P.375.

(48) Ibid, P.374.

(49) Romeo, Op. Cit., P110.

(50) Juan R. Urquijo, La Revolución de 1854 en Madrid, Madrid, 1984, P.224-225.

(51) Carr, Op. Cit., P.171.

(52) Ibid, P.175.

(53) Kiernan, Op. Cit., P.50.

(54) Carr, Op. Cit., P.246.

(55) Ibid, P.247.

(56) Urquijo, Op. Cit., P.394.

(57) María Zozaya, Moral Revenge of the Crowd in the Revolution 1854 in Madrid, Bulletin for Spanish and Portuguese Historical, Journal; of the Assoication for Spanish and Portuguese Historical Studies, Vol. 37, Issuel, Artice, 2010, P.22-25.

(58) Ibid, P.24-26.

(59) Luciano Taxonera, La Revolutión del 1854, Madrid, 1931, P.15-17.

(60) Quoted in: Zozaya, Op. Cit., P.29.

(61) Ibid, P.30.

(62) Kiernan, Op. Cit., P. 60-62.

(63) Zozaya, Op. Cit., P.30.

(64) Ibid, P.33-34.